

رؤوف الجادرجي حياته ودوره الوظيفي والسياسي في العراق حتى عام ١٩٢٤

عقيل عماد حسين أ.م.د. إخلاص لفته حريز الكعبي

الجامعة المستنصرية/ كلية التربية / قسم التاريخ

qylwys@gmail.com

Eklhas79@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:

يتناول البحث شخصية "رؤوف الجادرجي" الذي كان من أبرز الخبراء القانونيين في العراق والبرلماني والسياسي الدبلوماسي في العهد الملكي، درس القانون في استانبول. شغل مناصب إدارية مختلفة في العهد العثماني. أصبح نائباً عن الحلة في المجلس التأسيسي سنة ١٩٢٤ ، ووزيراً مرتين في العهد الملكي ووزير مفوض في أنقرة ولندن. لذلك، كان من الضروري دراسة الشخصية لصفاتها القيادية ، التي كانت ولا تزال مثيرة للجدل في تقييمها .
وقف ضد المعاهدة العراقية – البريطانية الأولى وطالب بتعديلها وصوت ضدها، إلا أن موقفه تغير بعد ما لم يعثر الباحث له على مواقف او اراء في المجلس التأسيسي عند مناقشة القانون الاساسي وانتخابات مجلس النواب .
الكلمات المفتاحية : رؤوف الجادرجي ، مدرسة الحقوق ، المجلس التأسيسي.

Raouf Chadirji his life, career and political role until 1924

Aqeel Emad HusseinAsst. Prof. Ekhlas Laftah Hurayyiz (ph.D)
College of Education/Al –Mustansiriya University

Abstract

The research deals with the personality of "Raouf Chadirji", who was one of the most prominent legal experts in Iraq, parliamentarian, politician and diplomat during the monarchy. He studied law in Istanbul. He held various administrative positions during the Ottoman era. He became a representative of Hilla in the Constituent Assembly in 1924, a minister twice during the royal era and a minister plenipotentiary in Ankara and London. Therefore, it was necessary to study the character for its leadership qualities, which were and still are controversial in their assessment. He stood against the first Iraqi-British treaty, demanded its amendment and voted against it, but his position changed after that, as the researcher did not find positions or opinions for him in the Constituent Assembly when discussing the Basic Law and the Parliament elections.

Key Words: Raouf Chadirji , law school, political role .

المقدمة:

هنالك من يؤكد على أنه لا يمكن دراسة التاريخ وتتبع أحداثه مالم تتم دراسة شخصياته، كون الإنسان هو الذي يصنع التاريخ، ويؤثر في أحداثه، ويتأثر بها. من هذا المنطلق حظيت الشخصيات العراقية التي ظهرت على المسرح السياسي خلال العهد الملكي (١٩٢١-١٩٥٨)، باهتمام كبير من لدن الباحثين الذين كانت جهودهم قيمة في هذا الجانب، إذ سلط الباحثون الأضواء على دور هذه الشخصيات في الأحداث التي شهدتها البلاد. إلا أن هناك شخصيات لم تتل الاهتمام المطلوب لعدة اسباب، أبرزها تخوف الباحثين من عدم ارتقاء المعلومات المتوفرة عنها وإذا ما توفرت فهي لا تكفي لدراسة أكاديمية، ومنها شخصية رؤوف الجادرجي لكونه من الشخصيات البارزة التي عاصرت العهد العثماني وشغلت أكثر من منصب حكومي فيه، كذلك عاصرت العهد الملكي وشغلت مناصب سياسية ووزارية ودبلوماسية مهمة، مما جعل الباحث أن يكون أكثر اطمئناناً بأن المعلومات المتوفرة حول هذه الشخصية كثيرة ومتنوعة.

اقتضت ضرورة البحث تقسيمه الى مقدمة واربع محاور وخاتمة ، تناول المبحث الاول البدايات الاولى لرؤوف الجادرجي واثرها في تكوين شخصيته، وتم التطرق في المبحث الثاني الى الوظائف التي تقلدها رؤوف الجادرجي في عهد الدولة العثمانية حتى عام ١٩١١، في حين تناول المبحث الثالث سيرته الوظيفية في مدرسة الحقوق، اما المبحث الرابع والآخر فقد تضمن دوره السياسي في المجلس التأسيسي، في حين تضمنت الخاتمة اهم الاستنتاجات.

اعتمد البحث على العديد من المصادر يأتي في مقدمتها الوثائق الغير منشورة منها الاضبارة الشخصية ل رؤوف الجادرجي الموجودة في هيئة التقاعد العامة وفي دار الكتب والوثائق ببغداد، فضلا عن الوثائق المنشورة وبالتحديد (مذكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤) بوصفها اثباتا حيا لتلك الآراء والمواقف، اما الجرائد والمجلات ، فهي الاخرى كان لها دوراً في رفد البحث بمعلومات قيمة لاسيما جريدة "الزوراء" و"الاقوات البغدادية"، فضلاً عن الكتب العربية والمعربة والرسائل والأطاريح الجامعية.

أولاً: البدايات الاولى لرؤوف الجادرجي واثرها في تكوين شخصيته:

١ - نسبه وأسرته :

هو محمد رؤوف^(١) بن رفعت بن عبد الرؤوف بن محمود أغا بن محمد أمين^(٢) بن أحمد أغا^(٣) الجادرجي^(٤)، وآل الجادرجي من الأسر البغدادية القديمة. اختلفت الروايات عند المؤرخين والباحثين في تحديد الموطن الأصلي لأسرة آل الجادرجي، فالبعض ذكر بأنها من أصول عربية سكنت في بغداد^(٥)، والأخر ذكر أنها من الأسر التركية^(٦)، بينما نفى نصير الجادرجي^(٧) أن تكون أصولهم تركية وأكد أن أسرة الجادرجي، من الأسر البغدادية الغنية والأرستقراطية المعروفة في بغداد والحلة والصويرة ويعقوبة قبل أكثر من ثلاث قرون مضت^(٨)، بينما أشار رأي آخر بأنها جاءت مع العثمانيين عندما استولوا على العراق منذ زمن السلطان مراد الرابع (١٦١٢ - ١٦٤٠)^(٩) دون تحديد موطن لهم^(١٠)، وعلى الرغم من الاختلاف في اصل الاسرة إلا ان بعض المؤرخين والباحثين أجمعوا إن الأسرة برجالاتها لها الأثر الفعال في مرحلة من مراحل تاريخ العراق وقد وضعت بصمتها الإيجابية سبماً في النصف الأول من القرن العشرين^(١١).

٢ - ولادته ونشأته :

ولد رؤوف الجادرجي في يوم الثلاثاء ٦ كانون الأول ١٨٨٢ في بغداد^(١٢) في محلة جديد حسن باشا^(١٣)، سميت هذه المحلة ب(محلة الأكابر) لأن سكانها كانوا من التجار وكبار الموظفين العثمانيين، لقربها من السراي مركز الحكم والمؤسسات الرسمية^(١٤). نشأ رؤوف الجادرجي في ظل عائلة وفرت له الاستقرار الاجتماعي وهيأت له سبل العيش الرغيد. حيث خصصت له غرفة خاصة مجاورة لديوان والده بعد وفاة والدته وهو بعمر تسع سنوات، وقد تأثر رؤوف منذ نعومة أظفاره بالقيم والعادات والتقاليد التي كانت تتمتع بها أسرته، وأكتسب الكثير من صفات والده، التي تحلى بها في حياته منها: الالتزام وإخلاصه في العمل والهيبة والوقار، وعدم التطفل على اسرار الاخرين، وقد انعكست تلك الصفات في سلوكه فيما بعد وساهمت بشكل وآخر في بناء شخصيته^(١٥). ارتبط رؤوف الجادرجي بعلاقة مصاهرة مع أسرة الحيدري^(١٦)، اذ تزوج من ماجدة أنور درويش الحيدري، وكان جدها درويش باشا من علماء بغداد ورجال الحكم في العهد العثماني، وكان ابوها انور الحيدري عضو في محكمة استئناف بغداد، اما امها فهي نصرية الفارسي شقيقة نصرت الفارسي^(١٧).

كانت ماجدة الحيدري من سيدات المجتمع البغدادي، عملت في مجال الدعوة إلى حرية المرأة، تعد من أوائل النساء اللواتي أعلنت السفور وأظهرت عن وجهها في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين بعد انتشار الأفكار التي تدعو إلى حرية النساء التي دعا لها قاسم أمين^(١٨) وغيره من دعاة حرية المرأة في تلك المدة، فيقال انها عندما أصيبت بالزائدة الدودية نذرت إن خرجت من المستشفى معافاة تسفر عن وجهها وهكذا فعلت^(١٩). ولا بد الاشارة الى ان رؤوف الجادرجي لم يعقب منها بأي أبناء^(٢٠).

٣ - تعليمه :

تلقى رؤوف الجادرجي مبادئ القراءة والكتابة على الطريقة التقليدية التي كانت سائدة في أواخر القرن التاسع عشر في العراق، التي كان الأطفال يتلقون فيها تلك المبادئ على يد الملا في مدارس أولية تعرف ب(الكتاتيب)^(٢١)، فضلاً عن المربي (اللالا)^(٢٢)

الذي كان يأتيه إلى البيت وكان يجيد اللغة العربية جيداً، وقد علمه القرآن الكريم، كما تعلم الروايات العربية والفارسية والتركية خارج المدرسة^(٢٣)، وبعدها دخل المدرسة الابتدائية وقبل في الصف الأخير^(٢٤) لأنه تعلم القراءة والكتابة على يد المربي، مع العلم أن رؤوف الجادرجي قرأ في اثناء هذه المدة كتاب "الشاهنامة"^(٢٥)، ويعد إكماله المرحلة الابتدائية، دخل مدرسة الاعدادي الملكي وهي بمثابة المدارس الثانوية، حيث كانت تشمل الدراستين الرشدية والإعدادية، وقد أظهر الجادرجي اهتماماً بأداء واجبه وحرصه على المواظبة على التعلم ، فأتت دراسته فيها بنفوق فيها وتخرج الأول على دفعته سنة ١٩٠٢^(٢٦)، سافر في السنة نفسها لدراسة في مدرسة الحقوق في استانبول ، في (شعبة الحقوق) في دار الفنون العثماني^(٢٧).

ثانياً - الوظائف التي تقلدها رؤوف الجادرجي في عهد الدولة العثمانية حتى عام ١٩١٧:

تدرج رؤوف الجادرجي في وظائف عدة في عهد الدولة العثمانية، فقد عُيِّنَ مأمور معاينة الكتب الأجنبية في دائرة المعارف^(٢٨) للمدة من ١٣ حزيران ١٩٠٥ لغاية ٢٣ اب ١٩٠٨، ثم ألغيت هذه الوظيفة ، وعُيِّنَ بعدها في مكتب ترجمان الولاية (المكتوبي)^(٢٩) للمدة من ٢٤ اب ١٩٠٨ لغاية ٦ نيسان ١٩٠٩ براتب مقداره ٤٤٠ قرش^(٣٠)، بعدها ترفع لرتبة منصب قائم مقام^(٣١) في ولاية بغداد لقضاء الكاظمية للمدة من ٧ نيسان ١٩٠٩ لغاية ٢٧ شباط ١٩١٠^(٣٢)، بعدها أُنيطت له مهام قائم مقام خراسان^(٣٣)، للمدة ٨ آذار ١٩١٠ إلى ٢٥ حزيران ١٩١٠^(٣٤)، إذ طلب الجادرجي من المجلس المحلي في اجتماع مجلس ولاية بغداد اعفائه عن مهامه بسبب احداث الشعب التي قد حصلت من قبل الاهالي وضرورة ارسال قائم مقام جديد فتم تعيين توفيق افندي كقائم مقام لخراسان وعزله بأجماع المجلس المحلي للولاية^(٣٥).

بعد عزله من مهام قائم مقام قضاء خراسان صدر امر تعيينه في السنة نفسها كاتب صنف ملازم في قلم امور الحقوق في نظارة العدلية في ولاية بغداد في ٢١ كانون الأول ١٩١٠ لغاية ٣٠ تموز ١٩١١، بعدها تم نقله بوظيفة كاتب صنف رابع في قلم امور حقوقية في نظارة العدلية وبقي فيها لمدة ٩ أشهر ثم رفع كاتب ثالث في الوظيفة نفسها براتب قدره اربعمائة قرش، صدر أمر بتحويله إلى مهام كاتب تحريريات في قضاء الكاظمية^(٣٦)، وفي سنة ١٩١٤ مارس مهامه الوظيفة كمعلم في مدرسة الحقوق^(٣٧)، نهاية العام الدراسي ١٩١٣-١٩١٤^(٣٨)، واصبح وكيل للأمور الاجنبية في الولاية^(٣٩)، وقد جاء اختيار رؤوف الجادرجي من قبل الباب العالي بعد أن أتى ترشيحه لتسمن هذا المنصب من قبل وزارة الخارجية للدولة العثمانية مديراً للأمور الحقوقية، كانت وظيفته عبارة عن ابداء المطالعات الحقوقية بما يتعلق بأمر ولاية بغداد وقيامه بأمر المفاوضات والاتصال بالقناصل الأجانب ومنها القنصليات البريطانية، والفرنسية، والألمانية، والروسية، والأمريكية، والإيرانية الذين كانوا يقدمون الى الولاية، بأمر الوالي وأمر الولاية، وكذلك كانت من الأمور المناطة بهذه الوظيفة، هو ابداء مطالعاته في المواد الأجنبية وغيرها التي تحال إليه من الوالي، أي بمثابة الخبير والمستشار الخاص بالوالي فيمل يتعلق بالمعاهدات الدولية والامتيازات الممنوحة من قبل الباب العالي في استانبول للدول الأجنبية، وقد ساعدته هذه الوظيفة أن تكون له علاقات واسعة ساهمت في تغيير مجرى الأحداث المستقبلية ايجاباً له ولعائلته فيما بعد^(٤٠).

اختير رؤوف الجادرجي لرئاسة بلدية بغداد أصالةً في سنة ١٩١٥، باعتباره من وجهاء بغداد وهذا ما كان معمول به في اختيار رئيس المجلس البلدي، وبناءً على الاستقالة المقدمة من قبل رئيس البلدية (بالوكالة) رفعت الجادرجي^(٤١)، وكان رؤوف الجادرجي يشغل في تلك المدة مهام معلم في مدرسة الحقوق إضافة إلى مهام وكيل الامور الاجنبية في الولاية^(٤٢)، وتتلخص مهام رؤوف الجادرجي بوصفه الوظيفي على رئاسة جلسات المجلس البلدي، التي كانت تتعقد مرتين كل اسبوع، واعداد الميزانية السنوية تمهيدا لعرضها على المجلس البلدي، وتنفيذ قرارات المجلس البلدي، واستحصال مصادقة مجلس ادارة الولاية على مقررات المجلس البلدي، وتعيين موظفي البلدية والمراقبين^(٤٣) والجاويش^(٤٤)، إلى جانب هؤلاء الأعضاء، كان هناك عدد من الأعضاء الفنيين، منهم مهندس البلدية ، وطبيبها، فضلا عن الكاتب وأمين الصندوق وعدد آخر من الموظفين^(٤٥).

وكان له انجازات اخرى خلال عمله رئيساً لبلدية بغداد، فقد أنيط له إدارة جريدة "صدى الإسلام" بشخصية رؤوف الجادرجي رئيس البلدية لما عرف عنه بالثقافة العالية من الناحية القانونية والصحفية والدرابة الكافية للغات الأجنبية وخبرته للسياسة الدعائية المضادة للعدو البريطاني^(٤٦)، اما صاحب امتياز الجريدة هو عطا الله ال خطيب^(٤٧). وقد اختار رؤوف الجادرجي مكان الجريدة

في مكان خاص في الطابق الثاني لشعبة البريد والبرق المسؤولة عن العمليات الاستخباراتية، واختار عدد من رجال الأدب في تحرير الجريدة من أمثال ابراهيم حلمي العمر^(٤٨) الذي عينه الوالي رئيساً لتحرير القسم العربي في الجريدة^(٤٩) وخيري الهنداوي وجميل صدقي الزهاوي والشيخ أحمد الشيخ داوود والشيخ محمد مهدي الخالصي وغيرهم من الكتاب، ومن الاترك الدكتور حكمت ثريا^(٥٠).

صدر العدد الأول منها في ٢٣ من تموز ١٩١٥^(٥١)، وكانت الجريدة نصفية الحجم وصفت نفسها بأنها جريدة يومية سياسية اجتماعية تبحث في كل الشؤون، تصدر بأربع صفحات ما عدا يوم الجمعة، وكانت تعلن عن النظم والتعليمات كافة وشيئاً من أخبار السلطنة، وكانت ذات طابع عسكري للدعوة للعثمانيين ودعم موقفهم وتأييد سياستهم ضد بريطانيا والحلفاء^(٥٢). أصدر رؤوف الجادرجي إعلان ذكر فيه بان ادارة الجريدة لا تقبل المقالات التي يزيد طولها عن عمودين ولا تنشر القصائد التي تتجاوز أبياتها عن الثلاثين بيتاً لكثرة القصائد والخطب الحماسية التي تحت على نصرته الجيش العثماني في حربه ضد البريطانيين^(٥٣). انتقلت الجريدة إلى دار خاص مقابل القشلة العسكرية، كذلك، تم رفع أسم صاحب الامتياز الشيخ عطا الخطيب الذي تولى حينها منصب نقيب بغداد، وبقي اسم رؤوف الجادرجي المدير المسؤول عن الجريدة في اسفل الصفحة الأخيرة من الجريدة^(٥٤). لم تستطع الجريدة المحافظة على مستواها التي ظهرت به ما يقارب السنة، بدأت بالتدهور عقب سفر رئيس تحريرها الى تركيا وصدر العدد الاخير في ٢٩ تموز ١٩١٦^(٥٥).

ومن انجازاته الاخرى هو شق جادة خليل باشا (شارع الرشيد) ، فعندما قرر خليل باشا اثناء ولايته ان يشق شارع في المدينة^(٥٦). وقد استعان الاخير برئيس البلدية رؤوف الجادرجي وضباط الركن الألمان^(٥٧) الذين كانوا تحت إمرته لتنفيذ المشروع^(٥٨). وتم رسم مخطط جديد للشارع، بدأوا بتنفيذه شق الجادة من الباب الشرقي أول الأمر، منذ صباح الاثنين ٢٠ آذار ١٩١٦، فخرقوا منفذين من الجانبين، فهدموا جدران القنصلية البريطانية وبدأوا بهدم الدور في سوق باب الآغا لتظل دار رؤوف الجادرجي على الشارع الجديد مما احدث اعوجاج في الشارع^(٥٩). وفي مدة وجيزة تم استكمال فتح الشارع بعرض ١٦ متراً، وجرى الاحتفال بافتتاحه في ٢٣ تموز ١٩١٦^(٦٠)، يوم إعلان الدستور^(٦١). اذ جرت مراسم افتتاح الشارع ونقش اسم خليل باشا على قاعدة الشارع وعلى قاعدة منارة جامع السيد سلطان علي، حضره عدد من كبار الدولة^(٦٢)، واستمر هدم البيوت والحوانيت حتى انتهى العمل في الشارع بعد بدء الاحتلال البريطاني بأيام أي في أواخر آذار ١٩١٧.

وذكر علي الوردي في كتابه لمحات عن المجتمع العراقي، ان رئيس البلدية رؤوف الجادرجي تمكن من اقناع اصحاب الدور التي سيخترقها الشارع، ووافقوا على ان يدفع لكل واحد منهم مبلغا يعادل ايجار سنة واحدة وان يفاوضهم على شرائها بعد الحرب، وقد استلموا المبلغ بالعملة الورقية طبعا قبل انهيار قيمتها النقدية ، فكان ذلك سببا لانتشار التذمر الشديد بينهم، وذكر كامل الجادرجي في مذكراته "ان ذلك العمل سبب استياء بالغا لدى اصحاب العلاقة وغيرهم واعتبروا رؤوف مسؤولا عنه، وأصبح غير محبوب من قبل الناس وكان والدي ايضا من جملة المستائين، وان كان قد استفاد من الوضع الجديد استفادة مادية حيث اصبحت لدارنا جبهة طويلة على الشارع العام وبالطبع لم يجر شراء الدور التي اخترقها الشارع، ولم تعد السندات لها قيمة بعد ذلك، اذ ان خليل باشا هرب من بغداد بعد عدة اشهر بدخول الجيش البريطاني اليها واحتلالها^(٦٣) ، ولم تعوض البلدية أصحاب الأملاك أموالاً نقدية بل اكتفت بإعطائهم سندات بقيت إلى نهاية الحرب ديناً بدمتها^(٦٤).

غادر رؤوف الجادرجي بغداد قبيل سقوطها بيد البريطانيين إلى استانبول ومنها إلى برلين، بحجة الاطلاع على تنظيمات المدينة بصفته رئيساً لبلدية بغداد، وبعيداً من الوضع الذي نشأ من جراء فتح الشارع الجديد^(٦٥). ثم اتجه الى جنيف في سويسرا للاطلاع على الدراسات القانونية الحديثة فيها^(٦٦) ولم يعد إلا بعد انتهاء حقبة السيطرة العثمانية على العراق^(٦٧).

عاد رؤوف الجادرجي الى العراق بعد ان قضى سنوات الاحتلال الأولى، بعيداً عن المسرح السياسي في وطنه، منتقلاً بين تركيا والمانيا وسويسرا، حيث امضى في المانيا مدة من الزمن^(٦٨)، لتبدأ مرحلة جديدة في نشاط رؤوف الجادرجي الفكري والثقافي والسياسي، كانت بدايتها بمزاولة مهنة المحاماة والعمل مع العديد من الشركات الأجنبية، وأشتهر بمهارته التي مكنته بإقامة علاقات صداقة مع أغلبهم لخبرته القانونية^(٦٩) واتقانه عدة لغات بعيداً عن الحراك الوطني الذي كان يسود الساحة العراقية منذ احتلال

البريطانيين للعراق سنة ١٩١٨، لكن ذلك لم يمنح السلطات البريطانية في ١٣ آب ١٩٢٠ بالهجوم على دارهم واعتقال أبيه ومن ثم إصدار قرار نفيه هو أيضاً وأسرته إلى استانبول بحجة أن أبيه كان أحد المحرضين ضد البريطانيين، بعدها توسط لدى أصدقائه البريطانيين، إذ كان على علاقة صداقة مع الحاكم العسكري البريطاني السير المر هالدين (General Sir Almer Haldane)^(٧٠)، مما ساهم بتغيير مكان النفي للأسرة من هنجام إلى استانبول^(٧١).

كان وصول أسرة رؤوف الجادري وفؤاد الدفتري إلى استانبول، مثار حفيظة السلطات البريطانية فيها، فقد كتب المعتمد السامي البريطاني في استانبول السير هوراس رومبولد (Sir Horace Rumbold, 9th Baronet)^(٧٢)، مذكرة في ٢٩ كانون الأول ١٩٢٠، بين فيها عن شكوكه في وجود مساع لإقامة الصلات بين القيادات الموجودة في استانبول والعراق عن طريق رؤوف الجادري وفؤاد الدفتري^(٧٣).

عاد رؤوف الجادري في بداية سنة ١٩٢١ إلى بغداد بدأ بممارسة عمله مع أصدقائه كمنتشار قانوني مع أغلب الشركات العاملة في بغداد آنذاك والتي سهلت له التقرب من صناعات القرار البريطانيين المتواجدين في العراق^(٧٤). فأصبح يتردد كثيراً إلى المس بيل لزيارتها عدة مرات مما أثار إعجابها بشخصيته وذكائه ومما جعلها تنتبأ له بتسليم العديد من الوظائف حيث تعهدت هي بتقديمه إلى زملائها بالتدريج^(٧٥).

وفي بداية سنة ١٩٢٢ تأسس في بغداد أول نادي اجتماعي وهو (النادي العراقي) وأصبح رؤوف الجادري سكرتيراً له، الذي أعلن ان أهداف النادي اجتماعية وغير سياسية^(٧٦)، واختير الملك فيصل الأول رئيس شرف له، والمندوب السامي البريطاني برسي كوكس (Percy Zachari Cox)^(٧٧) رئيس الشرف الثاني، وساسون حسيقيل رئيس لجنة النادي^(٧٨)، كما ضم النادي عدداً من السياسيين والمتقنين في بغداد^(٧٩)، وكان مقره في محلة السنك وكان رواده من الباحثين عن الوظائف العليا، حيث أصبح بعد ذلك مقراً لحزب التقدم الذي يمثل الحكومة إلى نهاية عشرينات القرن الماضي^(٨٠).

ثالثاً: سيرته الوظيفية في مدرسة الحقوق:

عهد اليه بالتدريس في مدرسة الحقوق بعد عودته الى العراق في ١٠ كانون الثاني ١٩٢٢، لتدريس العلوم الاقتصادية براتب مقداره ٢٤٥ روبية، تعادل (ديناران)، وفي كانون الثاني ١٩٢٤ اصبح مقدار راتبه ٤٥٠ روبية (أربع دنانير)^(٨١).

كان المطلوب من التدريسي في المدرسة النهوض بمهمة التدريس، وان يؤلف كتباً قانونية باللغة العربية، ولاسيما بعد ان اصبحت لغة التدريس في المدرسة باللغة العربية، الأمر الذي تحمس له العديد من مدرسي المدرسة في بدايات تكوينها وتطورها، منهم رؤوف الجادري، الذي اتحف المكتبة العراقية بمؤلفات قيمة بمقياس الزمان والمكان، منها كتابه "حقوق الامم قسم الصلح" و"حقوق الامم قسم الحرب" الذي نشرهما سنة ١٩٢٢، و"التاريخ السياسي القسم الثاني" الذي نشره سنة ١٩٢٢، و"التاريخ السياسي القسم الاول" الذي هو بالأصل مجموعة محاضرات القاها على طلاب الصف الاول لمدرسة الحقوق وتم نشرها سنة ١٩٢٤، و"الحقوق الادارية" سنة ١٩٢٥^(٨٢).

تولى رؤوف الجادري إدارة مدرسة الحقوق للسنة الدراسية ١٩٢٢-١٩٢٣^(٨٣)، فضلاً عن تدريسه لمادة "حقوق الدول العامة" ومادة "الحقوق الدستورية"^(٨٤). كانت المدرسة تضم ثلاث صفوف آنذاك، وتخرج في السنة نفسها من الصف الثالث أربع وأربعون طالباً^(٨٥).

ثم تولى ادارة المدرسة للسنة الدراسي ١٩٢٣-١٩٢٤ توفيق السويدي^(٨٦)، ولم يتخرج أحد من الكلية لفقدان الصف الرابع^(٨٧)، وقد شهد صراعات بين المدير واساتذة المدرسة، الذين يرمون تخليص مدرسة الحقوق من سطوة ال السويدي ونفوذهم^(٨٨)، فضلاً عن الصدامات التي حدثت بين أساتذة المدرسة رؤوف الجادري، حكمت سليمان وعبد الله ثنيان وإدارة توفيق السويدي، مما أدى إلى استقالتهم في الأول من آذار ١٩٢٤. فصل توفيق السويدي من إدارة مدرسة الحقوق وأنيطت إدارة المدرسة إلى الأستاذ أجد الزهاوي مدرس مادة مجلة الأحكام العدلية وكالة بصفة مؤقتة، ليأتي قرار وزارة المعارف بعد اللجنة التي شكلتها لاختيار شخص رؤوف الجادري رئيساً لمجلس إدارة مدرسة الحقوق في ايلول ١٩٢٤^(٨٩) بالانتخاب من قبل أساتذتها واللجنة المكلفة لذلك ليصبح اول رئيس منتخب لكلية الحقوق العراقية بعد إصدار وزارة المعارف القانون المؤقت لكلية الحقوق العراقية^(٩٠).

بأشر رؤوف الجادرجي مهامه بمنصب رئيس مجلس إدارة مدرسة الحقوق واستمرت الدراسة في المدرسة التي أصبحت مدة الدراسة فيها بعد صدور (النظام الأساسي لمدرسة الحقوق العراقية) سنة ١٩٢٤ أربعة سنوات^(٩١).

شارك رؤوف الجادرجي خلال مدة إدارته في مدرسة الحقوق ١٩٢٤-١٩٢٥، بالعديد من فعالياتها والمتمثلة بإقامة حفلات التوديع لبعض الأساتذة الذين تسنموا مناصب وزارية وكذلك الحفل السنوي المركزي لخريجي كلية الحقوق للسنة الدراسية ١٩٢٤-١٩٢٥، إذ ألقى فيها الجادرجي^(٩٢) خطابه المتضمن ما آلت إليه كلية الحقوق من تطور منذ تأسيسها في ١٩٠٨-١٩٢٥، وقدم خلاله نصائح للطلبة المتخرجين، نقبتس منه ما نصه:

" ليست الغاية من مدرسة الحقوق تزويد الطلاب بوسيلة لاكتساب معيشتهم فحسب إنما هي أسمى من ذلك هي تدريب الطلاب في منهج العدل والحق وتفهمهم معنى هاتين الحقيقتين حتى يكونوا أهلاً للاشتراك في إدارة العدل سواء بصفتهم حكماً أو موظفين أو محامين أو أعضاء مجالس أو كونهم أفراداً من الناس . ينبغي أن تجعلوا غرضكم من الدرس تعلم العدل أكثر من تعلم القوانين وقد قال أحد كبار الإنكليز (كما يستحق الجندي المجد والشرف إذ فضل تضحية حياته على الخضوع للذل والهوان) كذلك رجال القانون من محامين وحكام وغيرهم يستحقون الشرف إذا كانوا مستعدين لتضحية مقاماتهم ومراتبهم حتى حياتهم بدلاً من الرضى بالانحراف في سبيل العدل وهم عالمون به"^(٩٣) .

وقدم الجادرجي نصيحة أخرى للطلبة إذا عرضت عليهم مسألة صعبة قائلاً ما نصه :

" اذا عرضت لكم مسألة صعبة وتراءى لكم أن القانون لم يعدل بشأنها، فالأولى بكم أم تمنعوا النظر في أساس المسألة وتفحصوا كتب القوانين فتجدون على الغالب أن القانون ليس بمخطئ كما تراءى لكم في أول وهلة"^(٩٤).

بعد أن أنهى رؤوف الجادرجي كلمته التي أستعرض فيها تاريخ الكلية باقتضاب وبعض الوصايا القيمة للضيوف من أساتذة وطلبة ومدعويين ، ذكر أسماء الطلبة الذين تخرجوا للسنة الدراسية ١٩٢٤-١٩٢٥^(٩٥).

من جانب آخر، وافقت وزارة المعارف على طلب رؤوف الجادرجي من اعفاء ١٠% من طلاب الحقوق من دفع رسوم التدريس البالغ قدرها ١٥٠ روبية في السنة، ولاسيما الطلبة المعوزين الذين لا يستطيعون تسديد الأجر^(٩٦) .

رابعاً: دوره في المجلس التأسيسي العراقي^(٩٧):

صرح فيصل الاول في خطاب تتويجه ملكاً على العراق في ٢٣ آب ١٩٢١، ان أول عمل يقوم به مباشرة هو انتخابات المجلس التأسيسي، وأن هذا المجلس بمشورة الملك سيضع دستور البلاد ويصادق على المعاهدة المرتقبة بين العراق وبريطانيا^(٩٨).

وفي ١٩ تشرين الأول ١٩٢٢ أصدرت وزارة عبد الرحمن النقيب الثالثة ارادة ملكية باجراء انتخابات المجلس التأسيسي، بناءً على قرار مجلس الوزراء وحدد مهام هذا المجلس في ان يضع دستور البلاد (القانون الأساسي) وقانون انتخابات مجلس النواب، والمصادقة على المعاهدة العراقية- البريطانية لسنة ١٩٢٢، وحدد موعد بدء الانتخابات في ٢٤ تشرين الأول ١٩٢٤ وعهد إلى وزير الداخلية عبد المحسن السعدون^(٩٩) تنفيذ هذه الإرادة^(١٠٠).

عندما اصدر وزير الداخلية عبد المحسن السعدون في ٢١ تشرين الأول ١٩٢٢ تعليماته حول موعد انتخابات المجلس التأسيسي، اعترضت هذه الخطوة مقاطعات وعقبات، إذ صدرت الفتوى والتعليمات من علماء المؤسسة الدينية^(١٠١)، وكانت من أهم مطالبها إلغاء الإدارة العرفية واطلاق حرية المطبوعات وسحب المستشارين من الالوية إلى بغداد واعادة المنفيين السياسيين اثر حادثة البلاط والسماح بتأليف الجمعيات والاحزاب السياسية ، الامر الذي عرقل سير عملية الانتخابات^(١٠٢). بعد استقالة وزارة عبد الرحمن النقيب الثالثة في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢، وتأليف وزارة عبد المحسن السعدون الأولى (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢ - ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣) قررت الوزارة الجديدة اجراء الانتخابات في ١٧ حزيران ١٩٢٣، كما قررت معاقبة المعارضين لعملية الانتخابات واستخدام القوة ضدهم، إذ نجحت الوزارة بضرب الحركة الوطنية العراقية ونفي ابرز علماء الدين خارج البلاد واعادة عملية الانتخابات وإكملت انتخاب المنتخبين الثانويين^(١٠٣)، الا ان عملية المقاطعة استمرت وتكررت عملية اصدار الفتاوى الخاصة بتحريم الانتخابات^(١٠٤) ، مما اضطرت وزارة عبد المحسن السعدون إلى الاستقالة في ١٥ تشرين الثاني سنة ١٩٢٣^(١٠٥)، إلا ان

وزارة جعفر العسكري الاولى المؤلفة في ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩٢٣ تمكنت من اتمام عملية الانتخابات وجمع المجلس التأسيسي في ٢٧ آذار سنة ١٩٢٤ (١٠٦).

بلغ عدد الفائزين في انتخابات المجلس التأسيسي (١٠٠) عضواً من الالوية كافة وكان عدد الفائزين من الحلة (٦) أعضاء (١٠٧) ، كان رؤوف الجادرجي من ضمنهم بعد حصوله (١٧٨) صوتاً (١٠٨).

ساعدت أمور عدة في فوز رؤوف الجادرجي باعتباره من الشخصيات المعروفة الكبيرة الضليعة في العمل القانوني، ولخبرته الإدارية التي امتدت اكثر من ١٥ سنة في الدولة العثمانية، ومكانة أسرته المرموقة بوصفها من العوائل المعروفة وذات الوجة في العراق بصورة عامة، فضلاً عن ذلك، العلاقات الكبيرة التي كانت تربطه بأغلب الشخصيات العراقية وحتى الأجنبية ومدى إدراكهم أهمية ان يكون جزءاً أساسياً من تكوين بناء الأسس الديمقراطية النيابية للدولة العراقية الوليدة، وهذا ما هيا له الترشح لعضوية المجلس التأسيسي عن لواء الحلة في الانتخابات التي بدأت في ٢٥ شباط ١٩٢٤ (١٠٩).

كان يوم افتتاح المجلس التأسيسي العراقي في ٢٧ اذار ١٩٢٤ حدثاً تاريخياً مهماً للعراقيين، لأنه وضع أسس أول دولة عراقية تلتزم بالمفاهيم الدستورية التي تمثل روح العصر، وهو أول مجلس منتخب يجتمع في بغداد منذ ان دخلت المفاهيم الدستورية إلى العراق في أواخر الدولة العثمانية حين كان السكان ينتخبون مبعوثين يكون اجتماعهم في عاصمة الدولة العثمانية (١١٠). وقد تمثلت مهام المجلس التأسيسي بثلاث امور هي: البت بالمعاهدة العراقية- البريطانية لسنة ١٩٢٢، واصدار الدستور العراقي (سن قانون اساسي) ، واصدار قانون الانتخابات للمجلس النيابي (١١١).

ظهرت أول مشاركة لرؤوف الجادرجي في الجلسة الافتتاحية للمجلس التأسيسي المنعقدة في ٢٧ اذار ١٩٢٤ (١١٢)، فبعد خطاب العرش وإعلان جعفر العسكري رئيس الوزراء تتطلب انتخاب رئيس المجلس، أمر السكرتير بقراءة أسماء أعضاء المجلس التأسيسي، واختار ستة من بينهم لمراقبة عملية الانتخاب، وكان رؤوف الجادرجي في مقدمة الأعضاء الذين تم اختيارهم الى جانب خمسة آخرين (١١٣)، إذ قام هؤلاء بعملية فرز الأصوات تحت إشراف الجادرجي، والتي ادت إلى تولي عبد المحسن بك السعدون رئاسة المجلس بعد حصوله على ٥٠ صوتاً (١١٤).

بعد اختيار رئيس المجلس قامت اللجنة السادسة، بعملية فرز الأصوات لاختيار نائبي رئيس المجلس، وبعد اختلاف الآراء حول آلية اختيار نائبي رئيس المجلس أجلت الى الجلسة الثانية التي عقدت في ٢٩ آذار ١٩٢٤، وقد طلب من جميع النواب الحاضرين الذين عددهم ٨٥ اختيار عضوين لنيابة المجلس من قبل كل نائب، وبعد فرز الأصوات من قبل اللجنة تبين لهم وجود اختلاف في تعداد الآراء، فطلب رئيس المجلس وعدد من النواب ان يعاد التصويت، فأحرز داوود الحيدري نائب (أربيل) على ٣٥ صوتاً، وياسين الهاشمي (١١٥) (بغداد) على ٣٢ صوتاً، وعلوان الياسري نائب (الديوانية) ٣٠ صوتاً وأصف آل قاسم آغا نائب (الموصل) ١٥ صوتاً والباقي اصوات قليلة ، فاختر كل من داوود الحيدري وياسين الهاشمي نائبي لرئاسة المجلس التأسيسي (١١٦). بعد ذلك طلب رئيس المجلس من السادة أعضاء المجلس التأسيسي انتخاب لجنة لتحضير العريضة الجوابية على خطاب العرش، وعلى هذا الاساس، قدم مزاحم الباجه جي اقتراحاً نال استحسان الاعضاء، فقد طلب ترشيح لجنة مكونة من (٥) أعضاء لتحضير العريضة الجوابية لخطاب العرش، ودعا إلى أن يكون المجلس غير مرتبط بأي قيد كان بحيث ينظر المجلس في الامور المودعة إليه حسب ما تقتضيه المصلحة الوطنية العراقية، ثم رشح الباجه جي (٥) اعضاء كان من ضمنهم رؤوف الجادرجي، إلا أن الأخير طالب ان يكون صاحب الاقتراح مزاحم الباجه جي من ضمن اللجنة، ولما وضع الاقتراح في التصويت حصلت الموافقة بالأكثرية (١١٧).

١- موقفه من المعاهدة العراقية - البريطانية سنة ١٩٢٢ :

في الجلسة الثالثة للمجلس التأسيسي المنعقدة في ٣١ آذار ١٩٢٤، قدم رئيس المجلس عبد المحسن السعدون، إلى النواب كتاب رئاسة مجلس الوزراء يطلب فيه عرض المعاهدة لأجل النظر فيها وإبرامها، ووضح ان العوامل الرئيسية التي تحتم على المجلس ابرامها في اقرب وقت ممكن هي: أهمية العلاقات الودية بين الأمم والشعوب، وتأمين استقلال العراق وتمكين بريطانيا من ادخاله

في عصبية الأمم بوصفها دولة ذات سيادة معترف بها من جميع الدول، وحسم مسألة الحدود التي يتوقف عليها مستقبل العراق بمعاونة بريطانيا وعصبة الأمم^(١١٨) .

شغلت المعاهدة العراقية - البريطانية سنة ١٩٢٢ حيزاً واهتماماً كبيراً في طروحات رؤوف الجادرجي في المجلس التأسيسي، ففي الجلسة المنعقدة ٣١ اذار ١٩٢٤، قدمت الحكومة العراقية المعاهدة العراقية - البريطانية الى المجلس التأسيسي لدراستها . بدأ اعضاء المجلس مناقشة كيفية عرض المعاهدة ، وكانت هناك عدة اراء ومواقف بهذا الخصوص من ضمنها رؤوف الجادرجي، قائلاً بهذا الخصوص ما نصه:

" ما دام ان الحكومة قبلت ان تعرض المعاهدة على المجلس فلذا يجب ان تعرض على اعضاء المجلس ثم الى اللجان ثم ان اللجان تؤلف في المجالس النيابية ، اما مجلسنا فهو تأسيسي دعي لينظر في امور معينة فتأليف اللجان مسألة ثانوية"^(١١٩).
وحول الموضوع نفسه، نوه الجادرجي أن المهمة الاساسية للمجالس التأسيسية هي في العادة سن الدستور قبل كل شيء ففي مداخلته المذكورة ورد ما نصه بهذا الخصوص:

" كان من اللازم ان ينظر المجلس في شأن الدستور قبل كل شيء ، ولكن الحكومة وضعت القانون الداخلي الذي حدد وظائف المجلس ، ودفعاً للنزاع قد قبلناه"^(١٢٠) .

جاء هذا الموقف الدستوري الواضح من الجادرجي كأول رد واضح يبين موقفه بأن الحالة سواء عرضت المعاهدة على اللجنة او على الاعضاء، تأكيده ان أمر المعاهدات هو عمل مختص من الناحية الدستورية والقانونية باللجان النيابية وليس بالتأسيسية التي ليست من جملة أعمالها ، لذلك جاء تأييده على توزيع المعاهدة على الاعضاء كلهم في شأن هذه المعاهدة والتي سيلحقها مواقف مختلفة بعدها ان كانت بالايجاب او الرفض لها^(١٢١).

وفي الجلسة المنعقدة في ٢ حزيران ١٩٢٤، القى رؤوف الجادرجي خطاباً مسهباً ناقش فيه المعاهدة وملاحقها من الناحية القانونية بموضوعية، ركز فيه على عقد مقارنة بين مواد المعاهدة وصك الانتداب موضعاً العلاقة القوية بينهما المتأنية من صياغة بنود المعاهدة وفق بنود صك الانتداب، كذلك، أيد الجادرجي بعض مواد تقرير لجنة المعاهدة وانتقد مواد اخرى، ورأى من الافضل تعديل المعاهدة وملاحقها من اولها الى آخرها^(١٢٢)، لان اكثر مواد المعاهدة جاءت اثقل من مواد الانتداب قائلاً بهذا الشأن ما نصه:

" لا أقول الا ان اكثر المواد من المعاهدة جاءت اثقل من مواد الانتداب ، والذبول هي اثقل بكثير مما جاء في الانتداب لو طبق على الامة العراقية فيمكنها ان تكون دائماً محتجة عليه ولا تطبق حملة بناتاً وترفضه كما رفضته سابقاً ، اما المعاهدة فلا يمكن ان تستند الى قوة الا اذا كانت بنتيجة حرب فكيف يطبق ذلك على معاهدة تحاف مع دولة هي السبب في استقلال البلاد"^(١٢٣) .
واصل الجادرجي مقارنته بين مدى التشابه بينهما قائلاً بهذا الخصوص :

" أن المادة الثالثة من المعاهدة تقتضي بوضع دستور لا يخالف أسس المعاهدة وهي مأخوذة من نص المادة الأولى من نص الانتداب التي تنص على وجوب تنظيم دستور خلال ثلاث سنوات وفقاً لرغبات الشعب على ان يعرض على عصبية الأمم وبالطبع أن مواد الانتداب لا تمنع من وضع دستور ولكن ليس في الإمكان التأليف بين السيادة وهذه المادة فمعنى السيادة أن تكون الدولة حرة في تنظيم دستورها وهذا غريب جداً إذ هو لا يتألف مع السيادة"^(١٢٤) .

اعترض الجادرجي على المنافع البريطانية بموجب المادة (٤) من المعاهدة التي نصت على " استشارة ملك العراق فخامة المندوب السامي الاستشارة التامة في الأمور المالية والعهود الدولية" التي لا يمكن حصرها وتحديدها مبيناً انه لا يوجد محلاً لها في هذا الباب. كما أعترض الجادرجي على مسألة التمثيل السياسي بحصرها حق التمثيل للعراق في لندن وغيرها وتقييده بموافقة الحكومة البريطانية فيما بين أن التمثيل هو حق طبيعي للأمم المستقلة، مع انه تمنى أن يكون للحكومة العراقية حق التمثيل بصورة مطلقة وعندئذ تصبح دولة العراق مستقلة، في الوقت نفسه، نوه الجادرجي، ان دخول العراق في عصبية الأمم من الوجهة الحقوقية لا يخول الدولة الاستقلال فيوجد كثير من المستعمرات البريطانية في عصبية الأمم فكان اللازم إذاً أن يصرح باستقلال العراق التام عند دخوله في عصبية الأمم بدلا عن استقلال العراق^(١٢٥) .

وعلق الجادرجي بان المادة التي تنص على "أن حكومة العراق ليس لها الحق أن تؤجر أو تسبب أفتراق قطعة من أراضيها" هي من الوجهة الحقوقية ضربة قاضية على استقلال العراق ، وبيّن للمجلس إذا تم قبولها " نكون قد قيّدنا استقلالنا" (١٢٦) .

اثارت مسألة الامتيازات الأجنبية استغراب رؤوف الجادرجي التي جاءت في المادة الخامسة من صك الانتداب فإنها تنص على إلغائها، والمعاهدة تثبتها ،إذاً فالمعاهدة أشد وطأة من صك الانتداب في هذا الباب، فقد عدّ الامتيازات الأجنبية أكبر ضير ينزل على البلاد فلا يمكن أن تعد الدولة مستقلة ما لم يكن لها حق القضاء فنزع هذا الحق يعد من أكبر الوسائل التي تسلب البلاد استقلالها قائلاً بهذا الخصوص :

"لا يهون علينا معاشر العراقيين أن نرى البلاد التي هي دوننا رقياً تتمتع بإلغاء الامتيازات ونحن مقيدون بها" (١٢٧).

أثارت كلمات رؤوف الجادرجي مشاعر أعضاء المجلس، وعم التصفيق في جميع أروقة المجلس التأسيسي من قبل أعضائه . من جانب آخر، ركز الجادرجي على الاتفاقية العسكرية واعرترض على المادة الرابعة من الاتفاقية التي تنص على تخصيص ٢٥% من الميزانية للجيش واعتبرها مقيدة للحكومة في تنظيم ميزانيتها، مبيناً ان تنظيم الميزانية من الحقوق الاساسية للدولة (١٢٨) . كذلك، استفهم عن الوضعية الحقوقية لبريطانيا في العراق فهل تعد حكومة العراق تابعة لبريطانيا أم محمية أم حليفة؟ وما هي وضعية العراق لو أعلنت بريطانيا الحرب على دولة أجنبية؟ مبيناً صعوبة تعين أذاك وضعية الحكومة العراقية إذ أن الانتداب تحول الى شكل تحالف وأوضح في الوقت نفسه ان بين التحالف والانتداب اختلافاً شاسعاً لأن التحالف لا يعقد إلا للدفاع أو التجاوز ويمكن أن يعقد لأمر أخرى، وطالب ان تكون الاجابة بصورة صريحة على سؤاله "إذا دخلت بريطانيا الحرب تابعين أم لا؟" (١٢٩).

فضلاً عن ذلك، بيّن الجادرجي ايضاحاته على مسألة الجيوش البريطانية والقيادة العامة وإعلان الإدارة العرفية والصيانات الخاصة بأفراد الجيش البريطاني، فقد ذكره في ايضاحاته إن تلك الامور من القواعد الدولية، لانه اذا دخل جيش بلاداً اجنبية يحتاج الى بعض الصيانات كأنه في بلاده، إلا أنه أعرترض على اعتبار القوات المحلية من القوات البريطانية، لأنه لا يوجد لهذه المسألة مثال في الحقوق الدولية فكان يجب ان تلتحق القوات المحلية التي تكلف بإدارتها الحكومة البريطانية الى الجيش العراقي فتفريق القوات المحلية وجعلها تابعة الى سلطة أجنبية غير جائز ، اصف الى ذلك، انه لا يمكن في الوقت الحالي أن نعتبر دولة العراق تابعة الى بريطانيا بل أنها دولة حليفة ولذلك فهي دولة أجنبية بالنسبة الى بريطانيا، أما مسألة القيادة المشتركة، فقد ايدّ الجادرجي اللجنة على تقريرها لأن ضباط الجيش البريطاني يفوقون ضباطنا على كل حال ولا يوجد مانع من أن تكون القيادة بيد القائد البريطاني الا أنه كان المفروض أن يحدد عدد الجيش ولا يمكن قبول هذه المادة لأنها غير محددة (١٣٠).

اختتم الجادرجي خطابه، مبيناً " أن اللجنة عملت بعض الإيضاحات وسمعت أفكار بعض الرجال فلأفكار متحدة على أن تقبل ما جاء في تقرير اللجنة فبصفتي أحد أفراد المجلس أترك مطالعاتي الشخصية وأقبل ما تقرره الأكثرية وأقترح على إخواني أن يطالبوا بحقوقهم لصونها أكثر مما هي الآن ويستندون إلى أساس تقرير لجنة المعاهدة" مقترحاً بعدم السماح للحكومة بالتصديق على المعاهدة مالم تدخل اسس تعديل اللجنة عليها وبعد ذلك يسمح لها بمصادقتها .

نالت خطبة الجادرجي وما بيّن فيها من تفصيل للمعاهدة بشكل دقيق إعجاب وتقدير العديد من أعضاء المجلس، فقد ذكر عمر العلوان نائب كربلاء بهذا الخصوص ما نصه: "أشكر الأستاذ رؤوف الجادرجي أستاذ الحقوق على ما بينه من البيانات التي لم تنب لأحد من بعدها مجالاً إلى الكلام أكثر من هذا وقد بين كثيراً من مواد المعاهدة وذكر إنها موافقة لمواد الانتداب التي رفضته الأمة من جميع الوجوه" (١٣١). اما عبد الرزاق منير نائب عن بغداد " لم يترك الخطباء وأخص منهم بالذكر أستاذ الحقوق الدولية رؤوف الجادرجي مجالاً لي لأتكلّم في هذا الموضوع " (١٣٢). كذلك أبان النائب سالم الخيون نائب عن المنتفك قائلاً: "أن حضرت رؤوف الجادرجي لم يبق مجالاً للتكلم إذ أوضح الاتفاقيات التي جاءت في المعاهدة ولقد صرح بمسألة الانتداب مما انتقده عليه الزميل يوسف غنيمه فلم يكن حضرته ليفضل الانتداب على المعاهدة حيث إن الكل يعلم أنه لا يوجد شهم عراقي يوافق على الانتداب ، واما بنود المعاهدة فكذلك لا اظن ان عربياً يسري في عروقه الدم العربي يقبل بها فيبقى تحت السيطرة والذلة" (١٣٣). كما أثنى أمجد العمري نائب عن الموصل على كلمة (رؤوف الجادرجي) قائلاً: "ان الأخوان الكرام الذين تكلموا قبلي عن المعاهدة لم

يدعوا قولاً لقاتل ولا سيما خطبة الزميل المحترم (رؤوف بك الجادري) الذي جمع فأوعى وذكر كل ما يتعلق بالحقوق الدولية والسياسية بحيث لم يبق كلاماً لمتكلم^(١٣٤).

في الوقت الذي كان لخطبة رؤوف الجادري استحسان كان لها نقد ايضاً، فقد وجه نوري السعيد نائب عن بغداد قائلاً: " ألقى رؤوف الجادري أستاذ الحقوق الدولية خطبة طويلة سرد فيها النظريات وأعتقد أن النظريات التي سردتها ثمينة جداً ولكن بما إني درست في شعبة الحقوق ثلاث سنين تقريباً أود أن أبين ذلك من الوجهة العلمية فأقول أننا نطلب الاستقلال ولكن ما هو الاستقلال مثلاً يوجد خمسة عشر رجلاً أو عشرة رجال عقدوا شركة وأراد زيد الدخول معهم فيقتضي أن يحصل زيد على موافقتهم للدخول معهم فكيف يدخل معهم وهو لا يرضون ذلك فالغرض الذي يرمي اليه الشعب هو الدخول في مصاف الدول وهذا له شروط من جعلتها الاعتراف (بالعراق كدولة مستقلة من قبل عصبة الأمم)"^(١٣٥).

ردّ الجادري على ما ذكره نوري السعيد قائلاً: " قال حضرته بأن الاستقلال لا يكون مطلقاً فأقول كما قلت أمس إن الاستقلال مقيد برعاية حقوق الغير. ولا يمكن لأمة أن تستقل إلا إذا حصلت على بعض الصفات. فمن تلك الصفات أن تكون لها حكومة مستقرة تضمن اطمئنان الغير فلا تعترف بها الدول. وأقول حضرته ان العراق لا يستقل باستقلال الدول الأخرى ، فأقول أن العراق لا يشبه سائر الدول من هذا الوجه ". وحول الموضوع نفسه، اوضح الجادري ان الحكومة العراقية عندما تأسست وانتخبت الملك فيصل ملكاً للبلاد أشترط اهل العراق بعض الشروط في البيعة وهي ان تكون دولة العراق نيابية دستورية مستقلة تمام الاستقلال وبما أن بريطانيا هي التي قبلت أساساً الملك فيصل بصفتها الدولة المنتدبة، فقد قبلت بأن يكون بهذه الصفة ويكون الملك فيصل ملكاً بالشروط المار ذكرها^(١٣٦).

استمر الجدل بين الجادري والسعيد بشأن موضوع المعاهدة، ففي الجلسة الحادية والعشرين للمجلس التأسيسي المنعقدة في حزيران ١٩٢٤، والتي أستكملت كلمات النواب حول المعاهدة البريطانية العراقية، جاء رد نوري السعيد حول جواب رؤوف الجادري قائلاً: " ليبرهن لي الأستاذ رؤوف الجادري أن شعباً طلب الاستقلال كما نطلبه نحن وحدوداً لا نستطيع المحافظة عليها ... وأما الشعب الذي يتطلب الاستقلال ويطلب من الدول الأجنبية محافظة حدوده فإنه شعب تضحك عليه الشعوب، ويحكم على نقص في عقله وخلل في فكرته"^(١٣٧).

جاء رد رؤوف الجادري على نوري السعيد في الجلسة " أي أعترف أن الدولة إذا لم تستطع أن تحفظ نفسها بنفسها يمكن أن تتنازل عن بعض حقوقها وتستند إلى أمة قوية فهذه مسألة مسلمة كما أن الشخص الضعيف يحتاج الى القوي الا أن موضوع بحثنا غير هذا وقد بينت المبدأ المتعارف بين الدول في أن الاستقلال لا يمكن تجزئته"^(١٣٨).

أما رئيس الوزراء جعفر العسكري ورفاقه الموافقين على المعاهدة قد قبل تقريرهم؛ إذ كان عدد الموافقين (٣٧) وعدد المخالفين (٢٤) والمنتعنين عن التصويت (٨)، كان رؤوف الجادري من ضمن المخالفين للمعاهدة استغرقت مناقشة المجلس التأسيسي لللائحة المعاهدة اثنتين وعشرين جلسة من الجلسة الثالثة إلى الجلسة الرابعة والعشرين وللمدة من ٣١ آذار ١٩٢٤ إلى ١٠-١١ حزيران ١٩٢٤، وعدت أطول مدة قضاها المجلس في مناقشة المهمة الأولى من المهام المكلف بها^(١٣٩).

أشار تقرير بريطاني بأن رؤوف الجادري وبقية الاعضاء المعارضين، أحسوا بمفاجئة مؤلمة نتيجة فشل مساعيهم بتعديل المعاهدة، وحاولوا مواجهة الهزيمة عن طريق تقديم تهانيم الحارة الى الحكومة العراقية، وافصحوا إلى وكيل المندوب السامي ديفيس أنهم مقتنعين بنتيجة التصويت^(١٤٠).

٢- القانون الأساسي:

أشار الملك فيصل الاول في خطبة افتتاح المجلس التأسيسي إلى القانون الأساسي، ونبه اعضاء المجلس إلى خطورته، لأنه ركن السياسة الداخلية وعليه تتوقف سمعة البلاد لدى الأمم المتمدنة^(١٤١).

في الجلسة السادسة المنعقدة في ١٠ نيسان ١٩٢٤ التي حدد فيها انتخاب لجنة تدقيق القانون الاساسي^(١٤٢)، وبالفعل انتخب المجلس للجنة المذكورة وتألّفت من (١٣) عضواً^(١٤٣)، عضو من كل لواء وعضوين عن لواء الموصل ، وفي الجلسة المنعقدة في ١٤ نيسان ١٩٢٤، قدم عمر العلوان نائب كربلاء تنازل عن عضويته في اللجنة عن حقه لرؤوف الجادري، كونه منتخب أيضاً

في لجنة تدقيق المعاهدة، واعترض عبد الرزاق الرويشدي على مقترح عمر العلوان ذاكراً ان القانون اعطى حق الانتخاب للمجلس صراحة ولا يمكن تنازل عن عضو لفلان^(١٤٤)، وحول الموضوع نفسه، أوضح محمد زكي نائب عن البصرة إن اقتراح عمر العلوان لا يخالف قرار المجلس لأنه بدخوله في لجنة المعاهدة لم يبق مندوب غيره في اللواء ليكون عضواً في لجنة القانون الاساسي، وبعد من مناقشات الاعضاء حول الموضوع، أكد عمر العلوان انه لم يستقيل من لجنة تدقيق القانون الاساسي، لأنه رأى رؤوف الجادرجي اقدر وأصلح من غيره في هذه اللجنة^(١٤٥)، بعد ذلك عرض الأمر لتصويت المجلس فحصلت الأغلبية على عضوية رؤوف الجادرجي في لجنة القانون الأساسي، أنتخب رئيساً للجنة أمجد العمري و يوسف، غنيمه^(١٤٦).

بدأ المجلس مناقشته للقانون الاساسي في ١٤ حزيران ١٩٢٤، وقد حضر مناقشات القانون الاساسي ٥٦ نائباً، وعند اطلاعنا على جلسات مناقشة القانون الاساسي لاحظنا ان الجادرجي لم تكن اليه مداخلات الا في الجلسة المعقدة في ٢٣ حزيران ١٩٢٤، عندما اعترض على صورة وضع السلطة التشريعية بعد الملك وبما ان الملك هو رئيس السلطة التنفيذية فينبغي ان يأتي بعد بحث الملك بحث الوزراء لا السلطة التشريعية^(١٤٧). وعند مناقشة المادة (٣٥-٣٦) من القانون الاساسي التي نصت على تعيين طريقة انتخاب النواب بقانون خاص يراعى فيه اصول التصويت السري ووجوب تمثيل الطوائف، حصل خلاف على عدد المصوتين، وحلاً للخلاف اقترح الجادرجي بإعادة التصويت مرة ثانية، وفعلاً تم اعادة التصويت وقيل التقرير بالأكثرية^(١٤٨).

انتهت المذاكرة بشأن القانون الاساسي في الجلسة المنعقدة في ١٠ تموز ١٩٢٤، وقدم للتصويت فحصل على الاكثرية وصادق الملك عليه، ونشر في الجريدة الرسمية في ٢١ اذار ١٩٢٥، وبدأ نفاذ من هذا اليوم^(١٤٩).

٣- قانون انتخاب مجلس النواب :

نصت المادة (٣٧) من القانون الأساسي أن تحدد طريقة انتخاب النواب بقانون خاص يراعى فيه أصول التصويت السري ووجوب تمثيل الأقليات غير الإسلامية، وقام بإعداد لائحة قانون انتخاب مجلس النواب مستشار وزارة العدلية البريطاني درور، ثم أحيلت إلى مجلس الوزراء وإلى وكيل المندوب السامي، وبعد إجراء تعديلات طفيفة عرضت اللائحة على المجلس التأسيسي^(١٥٠).

وفي الجلسة المنعقدة في ٢١ حزيران ١٩٢١، تم الاستماع الى مقترحات النواب بشأن كيفية مناقشة لائحة قانون انتخاب مجلس النواب، اذ اقترح صالح شكاره نائب الكوت ان يودع قانون الانتخاب الى لجنة من عدد من الاعضاء كان الجادرجي من ضمنهم لتدقيق وفحص وتنظيم اللائحة، وبعد ذلك يقدم الى المجلس للمناقشة، كذلك اقترح مزاحم الباجه جي ان تكون لجنة من ١٤ عضو كان رؤوف الجادرجي من ضمنها ايضاً، بينما اقترح ياسين الهاشمي بالاكتفاء المذاكرة والمباشرة بانتخاب لجنة لتدقيق قانون الانتخابات وغيرها من الاقتراحات، وتم التصويت على مقترح مزاحم الباجه جي وحصل على الاكثرية ١٩ صوتاً من مجموع ٢٧^(١٥١).

انتخب رؤوف الجادرجي مع ١٣ آخرين^(١٥٢) لتدقيق اللائحة وبأشرت اللجنة بالعمل ودققت في اللائحة المذكورة فعدلت معظم موادها وابتقت على المواد الاخرى وعرضت تعديلاتها على المجلس تباعاً^(١٥٣).

نوقشت المادة الثامنة (الخاصة بتقسيم العراق إلى ثلاث دوائر انتخابية، وقد اثارته هذه المادة نقاشات طويلة بشأنها، واختلفت الآراء والمقترحات، اذ رفض مزاحم الباجه جي تقسيم ألوية العراق الى دوائر انتخابية، بينما اقترح رؤوف الجادرجي ان تبقى المادة القائلة بتقسيم العراق الى ثلاث مناطق انتخابية كما جاءت في اللائحة^(١٥٤). وفي الجلسة المنعقدة في ٢ اب ١٩٢٤، قرر المجلس التأسيسي الموافقة على لائحة قانون انتخاب مجلس النواب على الصورة المعدلة من قبل المجلس^(١٥٥).

يتضح مما تقدم، ان موقف رؤوف الجادرجي قد تغير بعد التصويت على المعاهدة ، اذ التزم الصمت وابتعد عن المداخلات في جلسات المجلس بعد ان كان خطبه ومداخلاته واضحة في الاعتراض على المعاهدة، لربما انه قرأ المشهد السياسي وتيقن ان رأي بريطانيا هو واقع مفروض على الحكومة العراقية .

الخاتمة:

بينت المعلومات الواردة في البحث استنتاجات عدة هي :

- أكدت صفحات هذه الدراسة على أن رؤوف الجادرجي انحدر من عائلة أرستقراطية غنية تمتعت باستقرار اجتماعي، وبدور اداري وسياسي، اذ تركت آثار وظلال واسعة في آفاق شخصيته وتفكيره وسلوكه السياسي اللاحق.
- أسهمت قراءته للكتب وإتقانه عدة لغات ، فضلاً عن دراسته في استانبول في زيادة وعيه السياسي والفكري، التي بدأت بتبنيه المذهب الراديكالي كمذهب سياسي بعد تأثره بالأفكار الثورية التي نشأت في المجتمع العثماني ولاسيما بعد ازدياد سطوة الاتحاديين، فكان أحد المنتمين لهم والداعين لها .
- مارس رؤوف الجادرجي الوظائف الإدارية، فتقلد مناصب عدة استطاع من خلالها ان يشق طريقه بنجاح وروية وسط ظروف معقدة ومتباينة، وبرزت عليه علائم الطموح، منذ بدايات حياته العملية، ثم تحولت الى ظاهرة مزمنة، طغت على تصرفاته بصورة ملفته للنظر .
- اثبتت الدراسة أيضا إن رؤوف الجادرجي آمن بأن السياسة وخصوصاً التعامل مع الدولة الكبرى مثل بريطانيا، ميدان خاص صعب له قوانين لا يفقهها الجميع ومحركات تفرض سلوكاً معيناً لم يريد الخوض، ومنذ نشاطه السياسي الاول في العراق الملكي، وتحديدا بعد موقفه الراض للمعاهدة العراقية - البريطانية، اذ اقتنع قناعة مطلقة، بان القوى الدولية الكبرى هي التي تؤلف العامل الأساس الاول والاخير في تقرير مصير مجرى الاحداث في المنطقة والعراق بصورة خاصة، ولم نجد له موقف رافض لبريطانيا بعد ذلك، ومن هذا المنطلق، هادن البريطانيين، وأصبح يتقرب لصداقتهم .

الهوامش

- ١- اسم مركب .
- ٢- مير بصري ،اعلام السياسة في العراق الحديث ،الجزء الثاني ،دار الحكمة ،لندن ،٢٠٠٤، ص ٥٦؛ ياسين العمري، غاية المرام في تاريخ محاسن بغداد، تهذيب وتحقيق: معياد شرف الدين الكيلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٣، ص٣٦١.
- ٣- آغا: مصطلح فارسي ويعني السيد، اعتمده الأتراك لدلالات متعددة وخاصة في المجال العسكري ينظر: محمود عامر، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، "دراسات تاريخية" (مجلة) العبدان ١١٧-١١٨، جامعة دمشق، كانون الثاني ٢٠١٢، ص٣٦١.
- ٤- الجادرجي: كلمة أعجمية مأخوذة من اللغة الفارسية والتركية تعني (صانع الخيام وبائعها) وتلفظ في بلاد الشام (شادرشي) أي بمعنى صانع الشوادر(الجواد) للمزيد ينظر: خير الدين الزركلي، الاعلام، المجلد الخامس، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٤، ص٢١٧.
- ٥- ابراهيم الدروبي، البغداديون اخبارهم ومجالسهم، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٨، ص١٣١.
- ٦- محمد عويد محسن الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٧م-١٩٦٨م، مطبعة الأديب البغدادية، بغداد، ١٩٩٧، ص١٨.
- ٧- نصير الجادرجي: ولد سنة ١٩٣٣ في بغداد، درس في كلية الحقوق وتخرج فيها سنة ١٩٦٢، ومارس المحاماة، أصبح عضواً ورئيساً في العديد من مجالس إدارة الشركات، بعد الاحتلال الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣، شغل منصب عضو في مجلس الحكم العراقي المنحل (تموز ٢٠٠٣ - تموز ٢٠٠٤)، على الرغم من أنه قد أعلن في بيان صدر في أيار ٢٠٠٥ الدعوة لمقاطعة أية حكومة محتلة، أو أية حكومة تقام تحت الاحتلال، اختير ليكون عضواً في الجمعية الوطنية الانتقالية التي استمرت منذ تموز ٢٠٠٤ حتى كانون الأول ٢٠٠٥ للمزيد ينظر: مُنكرات نصير الجادرجي ، طفولة متناقضة ، شباب متمرد، دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٧ .
- ٨- مراسلة هاتفية عبر الانترنت (Whatsapp) مع السيد نصير الجادرجي نجل السيد كامل الجادرجي ، عمان ، الأردن ، بتاريخ ١ آب ٢٠٢٠.
- ٩- مراد الرابع : ولد في ٢٩ آب ١٦٠٩، وهو أبين السلطان أحمد الأول ، أحتل بغداد في ٢٥ كانون الأول ١٦٣٨، توفي في ٩ شباط ١٦٤٠ للمزيد ينظر : صالح حسين الجبوري، السلطان مراد الرابع ١٦٢٣-١٦٤٠ ، مكتب الكلمة الذهبية ، بغداد ، ٢٠٠٢.
- ١٠- جبرالد دي غوري، ثلاث ملوك في بغداد، ترجمة: سليم التكريتي، الطبعة الاولى، بغداد، ١٩٨٣، ص ١١٩ .
- ١١- مقابلة شخصية مع رفعت عبد الرزاق في مؤسسة المدى للإعلام شارع المتنبى في بغداد في ١٧ حزيران ٢٠٢٠ ؛ مقابلة شخصية مع الشيخ جواد محمد محمد مهدي الخالصي في المدرسة الخالصية ، بغداد ، في ٩ كانون الأول ٢٠٢٠.
- ١٢- هيئة النقاعد الوطنية، الاضبارة النقاعدية ل(رؤوف الجادرجي)، التسلسل ١٤، رقم الإضبارة ٣٦٠٩-٣١، ص٢٥/٨٧؛ "الثورة"(جريدة)، بغداد، العدد٣٤٦، ٣٠ كانون الأول ١٩٥٩؛ مير بصري، المصدر السابق، الجزء الثاني، ص٤٨٣.

- ١٣- محلة جديد حسن باشا: وهي من محلات بغداد القديمة، وقد عرفت باسم جديد حسن باشا، نسبة الى الجامع الذي جده والي بغداد الوزير حسن باشا (١٧٠٤-١٧٢٣) وهو المسمى أيضاً بجامع السراي، والأكمك خانه وهي دار الطعام للجند العثماني للمزيد ينظر: عماد عبد السلام رؤوف، الأصول التاريخية لمحلات بغداد، الطبعة الأولى دار المثني للطبع، بغداد، ٢٠٠٤، ص ٣٩.
- ١٤- موسى الشابندر، نكريات بغدادية العراق بين الاحتلال والاستقلال، الطبعة الأولى، لندن، ١٩٩٣، ص ٢٦.
- ١٥- المصدر نفسه، ص ٢٨.
- ١٦- اسرة الحيدري، يرجع نسب الأسرة الحيدرية إلى صبغة الله أفندي بن إبراهيم بن حيدر بن احمد بن حيدر بن محمد بين حيدر بير الدين بن الشيخ أمين الدين إبراهيم برهان الدين بن علاء الدين بن صدر الدين بن ابي الفتح اسحاق صفي الدين بن امين الدين ابن صالح بن قطب الدين بن صلاح الدين رشيد بن محمد بن فيروز شاه ابن محمد شاه بن شرف شاه بن محمد بن حسن بن محمد بن إبراهيم الأدهم ابن جعفر بن إسماعيل ابن احمد الأعرابي بن محمد بن أبي القاسم الحمزة ابن الإمام موسى بن جعفر الكاظم(عليهما السلام) ينظر: محمد سعيد عبد الغني الراوي البغدادي، تاريخ الأسر العلمية في بغداد وتراجم رجالها، تحقيق: عماد عبد السلام رؤوف، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٧، ص ١٠٨-١٠٩.
- ١٧- حميد حسون نهاي، المصاهرات الاجتماعية وصلات القرى وأثرها في نشوء الاحزاب السياسية والسلطة التشريعية في العراق الملكي ١٩١٢-١٩٥٨ دراسة تاريخية (الكتاب الاول)، مراجعة وتقديم: عادل نقي البلداوي، مطبعة الكتاب، بغداد، ٢٠٢٠، ص ٤٩-٢٠٣.
- ١٨- قاسم امين: ولد سنة ١٨٦٣ في بلدة طرّة بمصر، تلقى تعليمه الابتدائي في مدرسة (رأس التين)، ثم التحق بمدرسة الحقوق والإدارة ومنها حصل على الحقوق سنة ١٨٨١ وكان أول متخرج، وعمل بعد تخرجه بالمحاماة ثم سافر في بعثة دراسية إلى فرنسا وانضم لجامعة مونبلييه وبعد دراسة دامت أربعة سنوات أنهى دراسته القانونية بتفوق سنة ١٨٨٥، عمل على تحرير المرأة المسلمة، وذاعت شهرته وتلقى بالمقابل هجوما كبيرا فخلطت دعوته بالدعوة بالاحتلال والسفور، توفي في ٢٣ نيسان ١٩٠٨ للمزيد ينظر: سمير ابو حمدان، قاسم امين: جدلية العلاقة بين المرأة والنهضة، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣، ص ١.
- ١٩- صبيحة الشيخ داوود، اول الطريق الى النهضة النسوية في العراق، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٨، ص ١٠٧؛ حميد حسون نهاي، المصدر السابق، ص ٤٩.
- ٢٠- هيئة التقاعد العامة، الاضبارة التقاعدية ل (رؤوف الجادرجي)، التسلسل ١٤، رقم الاضبارة ٣٦٠٩-٣١، ص ١٣/٢٥.
- ٢١- الكتابيب: وهي بمثابة مدرسة أولية يتعلم فيها أطفال المسلمين القراءة والكتابة ومبادئ الدين الاسلامي، وكانت المساجد والجموع أماكن لها للمزيد ينظر: جميل موسى النجار، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير (١٨٦٩ - ١٩١٨)، الطبعة الأولى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠١، ص ٧٢.
- ٢٢- (اللالا) أو الكافل، كانوا يطلقون في العهد العثماني على معلمي الكتابيب من غير العرب (اللالا) وهي لفظة تركية تعني (مربي الصبيان) للمزيد ينظر: عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العهد العثماني ١٦٣٨ - ١٩١٧، الطبعة الأولى، بغداد، ١٩٥٩، ص ٥٤؛ عبود الشالجي، الكنايات العامة البغدادية، المجلد الثاني، مطبعة دار الكتب، بغداد، ١٩٨٢، ص ٦١٥.
- ٢٣- مراسلة هاتفية عبر الانترنت (Whatsapp) مع نصير الجادرجي، عمان، الأردن، بتاريخ ١٥ آب ٢٠٢٠.
- ٢٤- كانت الدراسة في المدارس الابتدائية أربع سنوات، ومناهجها كانت مسطحة، تحتوي على (تعليم الألفباء، والقرآن ومبادئ الحساب، الهندسة البسيطة، والصحة، والتاريخ، والجغرافية)، وقد كان معظم المواد تدرس باللغة التركية للمزيد ينظر: عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ١٩٥٩، ص ١٥٣.
- ٢٥- الشاهنامة: وهي ملحمة للشاعر أبو القاسم الفردوسي (٩٣٢-١٠٢٠) وهو من أشهر شعراء إيران، والملحمة التي تذكر أمجاد ملوك الفرس في قرابة ستين ألف بيت، تتضمن قسماً خرافياً تناول القصص الشعبية، وقسماً تاريخياً تناول الدولة الساسانية، وحرص الفردوسي على تجنب استخدام الكلمات العربية في الشاهنامة، التي ترجمت إلى الكثير من اللغات الأوروبية، ولها ترجمة ملخصة بالعربية أعدها البنداري في القرن السابع الهجري، ونشرها عبد الوهاب عزام سنة ١٩٣١ للمزيد ينظر: الموسوعة العربية الميسرة، المجلد الثاني، دار الشعب، ١٩٨٧، ص ١٢٨٦.
- ٢٦- هيئة التقاعد العامة، الاضبارة التقاعدية ل (رؤوف الجادرجي)، التسلسل ١٤، رقم الاضبارة ٣٦٠٩-٣١، ص ٢٥/٨٧.
- ٢٧- مدرسة الحقوق: أسست مدرسة الحقوق في العهد العثماني، وتم فتحها في ٢ تموز ١٨٧٠ البداية باسم (دار تدريس القوانين والنظامات) في نظارة ديوان الاحكام العدلية، كانت مدة الدراسة فيها سنة واحدة، وفي سنة ١٨٧٣ قام ناظر المعارف آنذاك بإنشاء النواة الاولى لأجل تدريس الحقوق في المدرسة السلطانية، نصت اللائحة التنظيمية لمدرسة الحقوق على ان خريجها يمكنهم العمل في نظارة العدلية او في الخدمات الاخرى، وممارسة المحاماة في شتى انحاء البلاد، ومدة الدراسة فيها اربع سنوات. اصبحت شعبة حقوق ضمن شعب (دار الفنون الشاهينية) التي تأسست في سنة ١٩٠٠ للمزيد ينظر: عصمت عبد المجيد بكر، المدخل لدراسة النظام القانوني في العهدين العثماني والجمهوري التركي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ص ١٩٥-١٩٩.
- ٢٨- لا بدّ من الإشارة الى ان أعمال وزارة المعارف المركزية في الدولة العثمانية تنقسم الى قسمين الأول إداري، والثاني تفتيشي، وتضم الدوائر التالية، مديرية التدريسيات الابتدائية، مديرية التدريسات العالية، مديرية المحاسبة، مديرية التأليف والترجمة، مديرية المحاسبة، مديرية التأليف والترجمة،

- مديريّة حفظ صحة المدارس، مديريّة الإحصاء، قلم اللوازم، القلم الخاص للمزيد ينظر: رؤوف الجادرجي، الحقوق الإدارية، الجزء الثاني، مطبعة الفلاح ، بغداد، ١٩٢٥، ص ١٠٧.
- ٢٩- المكتوبجي: هو الموظف المسؤول عن المكاتبات الرسمية التي تجريها ولاية بغداد مع جميع الجهات، فهو عضو دائم بمجلس إدارة الولاية بحكم منصبه الهام ينظر: جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ١٩٤-١٩٥.
- ٣٠- هيئة التقاعد العامة، الاضبارة التقاعدية ل(رؤوف الجادرجي)، رقم الاضبارة (٣١١٣٦٠٩)، جدول خدمات رؤوف بيك الجادرجي) ودفتر النفوس، ص ٢٥١٢٨٣.
- ٣١- القائمقام: هو اكبر موظف إداري في الوحدة المعروفة باسم (القضاء)، ورئيسه المباشر متصرف السنجق، ويعين من قبل الحكومة المركزية في استانبول، ومن ضمن وظائفه يكون مسؤولاً عن الامور المدنية والمالية والأمنية ودوايرها في قضائه، واجراء الاحكام التي تصدرها محاكم القضاء، وترشيح مدراء النواح وغيرها للمزيد من التفاصيل ينظر: جميل موسى النجار، المصدر السابق، ص ٢١٠-٢١٢.
- ٣٢- هيئة التقاعد العامة، الاضبارة التقاعدية ل(رؤوف الجادرجي)، رقم الاضبارة (٣١١٣٦٠٩)، ص ٢٥١٢٨٣، ص ٢٥١٨٧.
- ٣٣- خراسان: سميت بتلك التسمية نسبة لنهر خراسان ، تقع على ضفاف نهر خراسان وهو احد فروع ديبالي، وهي المدينة القديمة لمركز قضاء بعقوبة حاليا للمزيد ينظر: عبد العظيم عباس نصار ، بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤م-١٩١٨م، المكتبة الحيدرية ، النجف، ١٤٢٧هـ، ص ٢٠٤.
- ٣٤- هيئة التقاعد العامة، الاضبارة التقاعدية ل(رؤوف الجادرجي)، رقم الاضبارة (٣١١٣٦٠٩) جدول خدمات رؤوف بيك الجادرجي) ودفتر النفوس، ص ٢٥١٢٨٣، ص ٢٥١٨٧.
- ٣٥- "زوراء"، العدد ٢٢٦٣ ، ٣ رجب ١٣٢٨ هـ .
- ٣٦- "زوراء"، العدد ٢٤٩٩، ٥ ربيع الأول ١٣٣٢ هـ.
- ٣٧- مدرسة الحقوق: أسست في العهد العثماني في حزيران ١٩٠٨، أغلقت هذه المدرسة في مطلع سنة ١٩١٥ بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى ، وبقيت على هذا الحال حتى قررت سلطات الاحتلال البريطاني إعادة فتحها مجدداً في ٢٣ تموز ١٩١٩ نظراً لحاجتها الى الموظفين العراقيين المختصين بالقانون والادارة للمزيد ينظر: عباس العزاوي ، كلية الحقوق في بغداد تاريخ تأسيسها، " القضاء " (مجلة)، بغداد، العدد الثاني، كانون الأول ١٩٤٧م، ص ٧٩ - ٨٤ ؛ تغريد عباس رشيد السعدي، كلية الحقوق العراقية (١٩٢٨-١٩٥٨) دراسة تاريخية ،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، جامعة بغداد، ٢٠١٣.
- ٣٨- "زوراء" ، العدد ٢٥١٠، ٢٣ جماد الاول ١٣٣٣ هـ .
- ٣٩- "زوراء" ، العدد ٢٥٢٧، ٢٣ رمضان ١٣٣٣هـ؛ هيئة التقاعد الوطنية، الاضبارة التقاعدية ل(رؤوف الجادرجي) ، رقم الاضبارة (٣١١٣٦٠٩)، جدول خدمات رؤوف بيك الجادرجي) ص ٢٥١٢٨٣.
- ٤٠- "زوراء" ، العدد ٢٥٢٧، ٢٣ رمضان ١٣٣٣ هـ .
- ٤١- "زوراء" العدد ٢٤٩٣، ٢٢ محرم ١٣٣٢ هـ.
- ٤٢- هيئة التقاعد العامة، الاضبارة التقاعدية ل(رؤوف الجادرجي)، رقم الاضبارة (٣١١٣٦٠٩)، جدول خدمات (رؤوف بيك الجادرجي)، ص ٢٥١٢٨٣؛ د.ك.و، دائرة السجلات العامة، ملفات وزارة المستعمرات، شخصيات سياسية، ملف رقم ١٥٠/٧٣٠ - ام/٨٥٣٣، رؤوف افندي الجادرجي، و ١١٤، ص ١٣٥؛ مؤيد الوندائي، شخصيات عراقية في وثائق بريطانية ١٩٣٥-١٩٥٨، دار أمانة للنشر، عمان، ٢٠١٧، ص ٥٦.
- ٤٣- ابراهيم خليل احمد، اوراق تاريخية موصلية، المجلس البلدي في الموصل، "الحدايق"(جريدة) العدد ١٨٧، ١ كانون الثاني ١٩٨٥ .
- ٤٤- الجاويش: وهم مراقبو البلدية الذين يتابعون تنفيذ تعليماتها في الشوارع والاحياء ينظر: لمى عبد العزيز مصطفى عبدالكريم، الخدمات العامة في العراق ١٨٦٩-١٩١٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب كلية ،جامعة الموصل ،٢٠٠٣، ص ١٣٤.
- ٤٥- المصدر نفسه، ص ١٣٤.
- ٤٦- خالد حبيب علي الراوي، اساليب الدعاية الاجنبية الموجهة الى الوطن العربي، مؤسسة الوراق، عمان ، ٢٠١٠ ، ص ٧٠.
- ٤٧- عطا الله الخطيب : ولد سنة ١٨٨٥ في شهرين في ديالى، انتقل إلى بغداد ودرس في المدرسة الاعدادية الملكية، ثم دخل كلية الحقوق في بغداد وفي سنة دراسته الاخيرة نشبت الحرب العالمية الاولى، فلم يتمكن من الحصول على الشهادة، كان يتقن اللغات التركية والفارسية والكردية والهندية التي تعلمها عندما نفاه البريطانيون الى الهند، انتخب نائباً عن الكوت والعمارة، توفي سنة ١٩٢٩ ينظر :كامل سلمان الجبوري ،معجم الشعراء من العصر الجاهلي حتى ٢٠٠٢، الجزء الثالث، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت، د.ت، ص ٣٨٩.
- ٤٨- ابراهيم حلمي العمر: ولد سنة ١٨٩٠ في بغداد، واكمل دراسته الابتدائية فيها لكنه لم يستطع امال دراسته الاعدادية ، اذ انصرف الى الكتابة والعمل الصحفي منذ فترة مبكرة من حياته، اصدر جريدة الحياة سنة ١٩١٢ وطورد من قبل العثمانيين، وبعد الحرب العالمية الاولى واصل عمله الصحفي واصدر "لسان العرب" ثم جريدة "المفيد" سنة ١٩٢٢ للمزيد من التفاصيل ينظر: ريزان جلال احمد الحيدري، ابراهيم حلمي العمر ودوره الفكري والصحفي، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية -ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.

- ٤٩- يوسف عز الدين، إبراهيم صالح شكر وبواكير النشر الحديث في العراق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٥٧.
- ٥٠- خالد الراوي، المصدر السابق، ص ٦٩؛ هادي طعمة، لاحتلال البريطاني ولصحافة العراق: دراسة في الحملة الداعية البريطانية ١٩١٦-١٩٢١، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٤، ص ١٣٣.
- ٥١- زاهدة ابراهيم، كشاف الجرائد والمجلات العراقية، دار الحرية للنشر، بغداد، ١٩٧٦، ص ١٠٠.
- ٥٢- هادي طعمة، المصدر السابق، ص ١٣٣.
- ٥٣- "صدى الاسلام"، العدد ٢٢، ٧ شوال ١٣٣٣ هـ.
- ٥٤- خالد حبيب علي الراوي، المصدر السابق، ص ٧٢.
- ٥٥- هادي طعمة، المصدر السابق، ص ١٣٣-١٣٤.
- ٥٦- عبد الجبار محمود السامرائي، شارع الرشيد تاريخه وبعض تراثه مقترحات حول تأصيله، التراث الشعبي (مجلة)، العدد الثاني، بغداد، ١٩٨٨، ص ٢٣.
- ٥٧- كانت السلطات العثمانية تستعين بالخبرات العسكرية الألمانية في عملية اصلاح الجيش العثماني، إذ عمل كثير من الضباط الألمان في مجال تطوير المؤسسة العسكرية العثمانية واستمروا حتى نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨، ومنهم الضابط الألماني غولتر للمزيد من التفاصيل ينظر: يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سلمان، المجلد الثاني، منشورات فيصل للتمويل، استانبول، ١٩٩٠، ص ٤١٤.
- ٥٨- ريجارد كوك، بغداد مدينة السلام، ترجمة: فؤاد جميل ومصطفى جواد، الجزء الثاني، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٦٧، ص ١٩١.
- ٥٩- فخري الزبيدي، بغداد من ١٩٠٠ حتى سنة ١٩٣٤، الجزء الأول، دار الحرية للطباعة، ١٩٩٠، ص ٢٠٣.
- ٦٠- "الزوراء"، العدد ٢٥٧٨، ٢٦ رمضان ١٣٣٤ هـ.
- ٦١- في ٢٣ تموز ١٩٠٨، قرر السلطان العثماني عبد الحميد الثاني اعادة العمل بالدستور العثماني الذي أصدره سنة ١٨٧٦ وعطله سنة ١٨٨٩، وذلك بعد نجاح الانقلاب الذي قامت به جمعية الاتحاد والترقي للمزيد من التفاصيل ينظر: أكمل الدين حسن أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة: صالح سعداوي، استانبول، ١٩٩٩، ص ١١٨-١٢٨.
- ٦٢- منهم اللواء محمد بك معن نائباً عن الوالي خليل باشا للمزيد ينظر: حسين أمين، بغداد صور من تراثها، بغداد، ١٩٨٦، ص ٣٦؛ فؤاد طه محمد، معالم بغدادية تاريخية على شارع الرشيد، "التراث الشعبي" (مجلة)، العدد الثاني، ١٩٨٨، ص ١١٩.
- ٦٣- كامل الجادرجي، المصدر السابق، ص ٥٠.
- ٦٤- د.ك.و، ملفات الاحتلال البريطاني، رقم الملف ٣٦٩، شارع خليل باشا، و ٢-٤، ص ٤-١١؛ حيدر كامل عاجل العبادي، المصدر السابق، ص ١٦.
- ٦٥- كامل الجادرجي، المصدر السابق، ص ٥٠.
- ٦٦- هيئة التقاعد العامة، الاضبارة التقاعدية ل(رؤوف الجادرجي)، التسلسل ١٤، رقم الاضبارة ٣٦٠٩-٣١، ص ٢٥/٩٠.
- ٦٧- الثورة"، العدد ٣٤٦، ٣٠ كانون الأول ١٩٥٩.
- ٦٨- د.ك.و، الاضبارة التقاعدية ل (رؤوف الجادرجي)، التسلسل ١٤، رقم الاضبارة ٣٦٠٩-٣١، ص ٩٠-٢٥/٩١؛ مراسلة هاتفية عبر الانترنت (Whatsapp) مع نصير الجادرجي، عمان، الأردن، بتاريخ ١١ اب ٢٠٢٠.
- ٦٩- "الثورة"، العدد ٣٤٦، ٣٠ كانون الأول ١٩٥٩.
- ٧٠- المر هالدين: ولد سنة ١٨٦٢، هو جنرال في الجيش البريطاني أصله من اسكتلندا، شغل منصب القائد العام لقوات حملة بلاد ما بين النهرين البريطانية في العراق، كان القائد العام للقوات البريطانية ابان ثورة العشرين وقام بأصدار اوامر لقمع الثورة بأبشع الصور، توفي في لندن عام ١٩٥٠ ينظر: The Soldier's Saga: The Autobiography of General Sir Aylmer Haldane. Edinburgh: W. Blackwood. 1948.
- ٧١- عبد الغني الملاح، تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٥، ص ١٥.
- ٧٢- هوراس رومبولد: ولد سنة ١٨٦٩ في سانت بطرسبرغ في الإمبراطورية الروسية، وهو ابن السير هوراس رومبولد، باروني الثامن وكارولين بارني (ني هارينجتون)، تلقى هوراس تعليمه في مدرسة AldinHouse الإعدادية، عين ملحقاً فخرياً في لاهاي (١٨٨٩-١٨٩٠)، التحق بالسلك الدبلوماسي عام ١٨٩١، خدم في القاهرة، طهران، فيينا، مدريد و ميونخ بين عامي ١٩٠٠ و ١٩١٣، وبعد ذلك انتقل الى طوكيو (١٩٠٩-١٩١٣)، وبرلين (١٩١٣-١٩١٤)، عين سفيراً في برن بعد الحرب، ثم عين سفيراً لبلندا في عام ١٩١٩، وفي العام التالي، أصبح المفوض السامي للقسنطينية، ثم أصبح سفيراً في مدريد من سنة ١٩٢٤ إلى عام ١٩٢٨ توفي سنة ١٩٤١ للمزيد ينظر:
- Sir Horace George Montagu Rumbold, ninth baronet (1869–1941), diplomatist. Oxford Dictionary of National Biography (online ed.) Oxford University Press.
- ٧٣- نقلاً عن: عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٤، ص ١٣٤.
- ٧٤- أحمد برهان الدين باشا أعيان، برهان الدين باشا أعيان: حياته وعصره ١٩١٥ - ١٩٧٥، دار الساقى، بيروت، ٢٠١٢؛ مؤيد الوندواوي، المصدر السابق، ص ٥٦-١١.

- ٧٥- العراق في رسائل المس بيل، ص ١٧٠؛ مؤيد الوندائي، المصدر السابق، ص ٥٦.
- ٧٦- رجاء زامل كاظم الموسوي، جلال بابان ودوره السياسي في العراق لغاية عام ١٩٥٨، دار الخلود للنشر، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٧٠.
- ٧٧- برسي زكريا كوكس: ولد سنة ١٨٦٤، ضابط وإداري ودبلوماسي بريطاني، التحق بالجيش البريطاني ١٨٨٤ تدرج بالمناصب حتى أصبح وزير للخارجية في حكومة الهند عام ١٩١٤، وبعد احتلال بغداد ١٩١٧ عين حاكم سياسياً في العراق، وبعد ذلك نقل إلى طهران وزيراً مفوضاً لبريطانيا فيها وحل محله أرنولد تابلوت ولسون، وبعد قيام ثورة العشرين عاد ليشغل منصب المندوب السامي في العراق، توفي سنة ١٩٣٧ للمزيد ينظر: hillip Graves, The Life of Sir Percy Cox, London, 1941;
- منتهى عذاب ذويب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية ١٨٦٤-١٩٢٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٥.
- ٧٨- عبد الرزاق احمد النصيري، دور المجددين في الحركة الفكرية والسياسية في العراق ١٩٠٨-١٩٣٢، أطروحة دكتوراه (منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص ٣٦٠.
- ٧٩- أمثال ياسين الهاشمي ورستم حيدر وناجي السويدي وحكمت سليمان وتوفيق السويدي ينظر: أمين الريحاني، المصدر السابق، ص ٦٨-٦٩.
- ٨٠- مقابلة شخصية مع الخبير القانوني والمحامي طارق حرب، بغداد، ٢ نيسان ٢٠٢١.
- ٨١- المصدر نفسه، ص ٧٧.
- ٨٢- مير بصري، المصدر السابق، ص ٥٦.
- ٨٣- جامعة بغداد، دليل كلية القانون والسياسة (١٩٨٣-١٩٨٤).
- ٨٤- مذكرات رؤوف الجبراني، ص ٧١١.
- ٨٥- لم تتوفر للباحث في سجل الطلبة الخريجين للسنة الدراسي ١٩٢٢-١٩٢٣ سوى أسماء اثني عشر طالباً من مجموع أربع وأربعين طالب، وهم كل من: عبد الله احمد الشواف، كمال رأفت السنوي، عطا أمين القاضي، احمد محمود القشطيني، عبد الرحمن سعيد الفلاح، محمد صالح يحيى يوسف صالح الكبير، محمد توفيق النائب، مصطفى حسن، فخري نافع الطبقجلي، كاظم حسين الدجيلي، يوسف جميل يعقوب داود ينظر: مقابلة شخصية للباحث مع السيد دلير داود مدير التسجيل في كلية القانون، جامعة بغداد، في ٢٩ آذار ٢٠٢١، الذي أمد الباحث بأعداد الطلبة الأوائل المتخرجين في مدرسة الحقوق وأهم أساتذتها.
- ٨٦- توفيق السويدي: ولد في بغداد سنة ١٨٩١، واثم دراسته العالية في مدرسة الحقوق في اسطنبول وجامعة السوربون في باريس، تقلد عدداً من المناصب بعد تأسيس المملكة العراقية سنة ١٩٢١، منها معاوناً لمشاور الحكومة واسناداً في كلية الحقوق العراقية، وأسندت اليه رئاسة الكلية فيما بعد، تولى وزارات ومناصب مهمة، رئيساً للوزراء ووزيراً ونائباً، توفي سنة ١٩٦٨ ينظر: توفيق السويدي، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٩؛ زاير نافع الفهد، توفيق السويدي ودوره في السياسة العراقية ١٩٤٥-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة البصرة، ١٩٩٠.
- ٨٧- د.ك.و، ملفات وزارة المعارف، التقرير السنوي في سير المعارف ١٩٣٩-١٩٤٣، التسلسل ١٤، ص ٦٣.
- ٨٨- يظهر أن من أهم المشاكل هي تسلط توفيق السويدي في إدارته للمدرسة ومساندة أخيه ناجي السويدي الذي كان حينها يتولى وزارة العدلية، كذلك كان الصراع محتدماً بين إل السويدي ومنافسيهم، إذ توعد نوري السعيد بتخليص مدرسة الحقوق من سطوتهم، كذلك كان لمسألة قبول بعض الطلبة خارج الضوابط الأثر في تعزيز المشاكل بين الإدارة والأساتذة للمزيد ينظر: أحمد زكي الخياط أشخاص وأحداث، المكتبة العصرية، بغداد، ٢٠١٦، ص ١١٩.
- ٨٩- احمد زكي الخياط، المصدر السابق، ص ١١٨-١١٩.
- ٩٠- المصدر نفسه، ص ١١٩.
- ٩١- عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الانتداب البريطاني، ص ٢٦٦.
- ٩٢- رؤوف الجادرجي، كلية الحقوق وتدرجها في الرقي، "المحامي" (مجلة)، العدد الاول، السنة الاولى، بغداد، تشرين الاول ١٩٢٥، ص ٢٦٠.
- ٩٣- رؤوف الجادرجي، كلية الحقوق وتدرجها في الرقي، ص ٢٦٠.
- ٩٤- المصدر نفسه، ص ٢٦٠-٢٦١.
- ٩٥- اسماء الطلبة حسب الترتيب وهم: منير القاضي، سلمان شينه، جورج يوسف، طه الراوي، عبد الرحمن خضر (رئيس تحرير مجلة المحامي) صالح جبر، محمد حسن كبة، ياسين القوري، صادق البصام، واهان ماروك، أحمد الراوي، الحافظ ضياء الدين، موسى الألوسي، أحمد السعدي، سعيد جريو، يوسف زلخة، عبد العزيز الشواف، محمد جواد، أحمد زكي الخياط، محمد الهاشمي، جعفر حمندي، حسن مجيد، يوسف عز الدين، عبد العزيز الفارسي، كامل نازو، فائق القشطيني (مدير مجلة المحامي)، بدري الدين السويدي، خليل أمين المفتي، محمود عبد السلام، هايك سيروب، فائق الأعظمي، اسماعيل سامي، يوسف ضياء، عبد الجليل، برتو صفاء الدين ينظر: المصدر نفسه، ص ٢٦١-٢٦٢.
- ٩٦- "الوقوات البغدادية" (جريدة)، بغداد، العدد ٣٩٨١، ٢٠ ايار ١٩٢٥.
- ٩٧- للمزيد حول المجلس التأسيسي ينظر: محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي دراسة تاريخية سياسية، مطبعة السعدون، بغداد، ١٩٧٦.

- ٩٨- فيليب ويلارد إيرلاند، العراق، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر الخياط، دار الكشاف للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٤٩، ص٤٠٦.
- ٩٩- عبد المحسن السعدون: ولد في الناصرية سنة ١٨٧٩، ينتسب الى اسرة (السعدون) وهي من الاسر المعروفة في المنتفك، تخرج في مدرسة العشائر في استانبول ١٨٩٦، ثم التحق بالمدرسة الحربية وتخرج فيها سنة ١٩٠٥، انتخب عضوا في مجلس المبعوثان العثماني سنة ١٩١٤، عاد الى العراق بعد تشكيل الوزارة النقيببة الثانية سنة ١٩٢١، وعين وزيراً للعدل سنة ١٩٢٢، ورئيساً للوزراء لاربعة مرات للسنوات ١٩٢٢، ١٩٢٥، ١٩٢٨، ١٩٢٩، اقدم على الانتحار سنة ١٩٢٩ للمزيد من التفاصيل ينظر: لطفي جعفر فرج، المصدر السابق .
- ١٠٠- عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٧٨، ص٢١٢.
- ١٠١- للتفاصيل عن موقف المؤسسة الدينية من الانتخابات ينظر: إخلاص لفته حريز الكعبي، سياسة بريطانيا تجاه المؤسسة الدينية في العراق ١٩٢١-١٩٣٣، مراجعة وتقديم: عادل تقي غيد محمد البلداوي، مؤسسة نائر العصامي، بغداد، ٢٠١٥، ص١٦٥-٢٠٠.
- ١٠٢- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الاول، ص١٤٩.
- ١٠٣- المصدر نفسه، ص١٧٢-١٧٣؛ عبد الرزاق عبد الدراجي، المصدر السابق، ص٢١٧.
- ١٠٤- عبد الرزاق عبد الدراجي، المصدر السابق، ص٢٢٠.
- ١٠٥- عبد الرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، الجزء الأول، دار الرافدين للنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص٣٦-٧١، ٣٧.
- ١٠٦- عبد الرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، دار الرافدين للنشر، بيروت، ٢٠١٣، ص٨١.
- ١٠٧- أسفرت نتيجة الانتخابات في لواء الحلة عن فرز أسماء النوات الأتية أسمائهم مع عدد الاصوات التي أحرزوها من المدن: (٢١٤) صوت حصد المرشح عبد الرزاق الشريف، (٢١٠) صوت حصد المرشح سليمان البراك، (١٧٨) صوت حصد المرشح رؤوف الجادرجي، (١٧٤) صوت حصد المرشح مزاحم الباججي، (١٦٧) صوت حصد المرشح عمران الحاج سعدون، اما من العشائر فقد حصد المرشح عداي الجريان على (٢١٠) صوت. الاستقلال(جريدة)، العدد ٣٢١، ١ كانون الثاني والصحيح هو الاول من شهر آذار ١٩٢٤.
- ١٠٨- "الاوقات البغدادية"، العدد ٣٦١٠، ١ آذار ١٩٢٤.
- ١٠٩- "الاوقات البغدادية"، العدد ٣٦١٠، ١ آذار ١٩٢٤.
- ١١٠- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، مطبعة العرفان، صيدا، بيروت، ١٩٥٧، ص٢٤.
- ١١١- رجاء حسين حسني الخطاب، العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧ دراسة في تطور العلاقات العراقية-البريطانية واثرا في تطور الوضع السياسي مع دراسة في الرأي العام العراقي، مطبعة النعمان، النجف الاشرف، ١٩٧٦، ص١٢٧.
- ١١٢- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مذكرات المجلس التأسيسي لسنة ١٩٢٤، الجزء الاول، الجلسة الثانية، ٢٧ مارت ١٩٢٤، ص٥.
- ١١٣- هم كل من(مزاحم الباججي والسيد عبد الغني أفندي النقيب وأصف أفندي آل قاسم آغا والشيوخ محمد أمين عالي باش أعيان وياسين جلبي العامر) ينظر: المصدر نفسه، ص٨.
- ١١٤- المصدر نفسه، ص٨-٩.
- ١١٥- ياسين الهاشمي: ولد في بغداد سنة ١٨٨٤، ودرس في مدارسها والتحق بالمدرسة الحربية في استانبول سنة ١٩٠٢، شارك في الحرب العالمية الأولى الى جانب العثمانيين، ثم اشترك مع الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، عاد الى العراق واشترك في وزارة عبد المحسن السعدون، ترأس اول وزارة عام ١٩٢٤، أسس حزب "الشعب" عام ١٩٢٥، ألف وزارته الثانية سنة ١٩٣٥، أضطر الى تقديم استقالته على أثر انقلاب بكر صدقي سنة ١٩٣٦ للمزيد من التفاصيل عن حياته ينظر: سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية ١٩٢٢-١٩٣٦، الجزءان الأول والثاني، مطبعة حداد، البصرة، ١٩٧٥.
- ١١٦- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مذكرات المجلس التأسيسي لسنة ١٩٢٤، الجزء الاول، الجلسة الثانية، ٢٩ مارت ١٩٢٤، ص١٥.
- ١١٧- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مذكرات المجلس التأسيسي لسنة ١٩٢٤، الجزء الاول، الجلسة الثانية، ٢٩ مارت ١٩٢٤، ص٢٦؛ فهد مسلم الفجر، مزاحم الباججي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٠-١٩٣٣، الدار العربية للموسوعات، لبنان، ٢٠٠٤، ص٦٨.
- ١١٨- فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية - البريطانية واثرا في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨، منشورات وزارة الاعلام، العراق، ١٩٧٧، ص٩٢-٩٣.
- ١١٩- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مذكرات المجلس التأسيسي لسنة ١٩٢٤، الجزء الاول، الجلسة الثالثة، ٣١ مارت ١٩٢٤، ص٤٧.
- ١٢٠- المصدر نفسه، الجلسة التاسعة عشرة، ٢ حزيران ١٩٢٤، ص٣٠٧.
- ١٢١- المصدر نفسه، الجلسة الثالثة، ٣١ مارت ١٩٢٤، ص٤٦-٤٧؛ "الاستقلال" (جريدة)، بغداد، العدد ٣٩٩، ٣ نيسان ١٩٢٤.
- ١٢٢- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مذكرات المجلس التأسيسي لسنة ١٩٢٤، الجزء الاول، الجلسة التاسعة عشر، ٢ حزيران ١٩٢٤، ص٣٠٨.
- ١٢٣- المصدر نفسه، ص٣٠٧.
- ١٢٤- المصدر نفسه، ص٢٩٦.

- ١٢٥- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مذكرات المجلس التأسيسي لسنة ١٩٢٤، الجزء الاول، الجلسة التاسعة عشر، ٢ حزيران ١٩٢٤، ص٢٩٧.
- ١٢٦- المصدر نفسه، ص٢٩٧-٢٩٨.
- ١٢٧- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مذكرات المجلس التأسيسي لسنة ١٩٢٤، الجزء الاول، الجلسة التاسعة عشرة، ٢ حزيران ١٩٢٤، ص٢٩٨.
- ١٢٨- المصدر نفسه، ص٣٠١.
- ١٢٩- المصدر نفسه، ص٢٩٩-٣٠٠.
- ١٣٠- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مذكرات المجلس التأسيسي لسنة ١٩٢٤، الجزء الاول، الجلسة التاسعة عشرة، ٢ حزيران ١٩٢٤، ص٣٠٢-٣٠٣.
- ١٣١- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مذكرات المجلس التأسيسي لسنة ١٩٢٤، الجزء الاول، الجلسة التاسعة عشر، ٢ حزيران ١٩٢٤، ص٣١٠.
- ١٣٢- المصدر نفسه، ص٣١٤.
- ١٣٣- المصدر نفسه، الجلسة العشرون، ٣ حزيران ١٩٢٤، ص٣٢٩-٣٣٠.
- ١٣٤- المصدر نفسه، ص٣٤٥.
- ١٣٥- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مذكرات المجلس التأسيسي لسنة ١٩٢٤، الجزء الاول، الجلسة العشرون، ٣ حزيران ١٩٢٤، ص٣٣٣-٣٣٤.
- ١٣٦- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مذكرات المجلس التأسيسي لسنة ١٩٢٤، الجزء الاول، الجلسة العشرون، ٣ حزيران ١٩٢٤، ص٣٤٦-٣٤٩.
- ١٣٧- المصدر نفسه، الجلسة الحادية والعشرون، ٥ حزيران ١٩٢٤، ص٣٥٥.
- ١٣٨- المصدر نفسه، ص٣٦٩.
- ١٣٩- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الاول، ص٢٣٤-٢٣٥؛ عبد الرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، الجزء الاول، ص٨٣.
- 140 - C.O/730/Iraq /n/e/ligence Report No.13,26 June,1924.
- ١٤١- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مذكرات المجلس التأسيسي لسنة ١٩٢٤، الجزء الاول، الجلسة التاسعة عشرة، ٢ حزيران ١٩٢٤، ص٣٠١.
- ١٤٢- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مذكرات المجلس التأسيسي لسنة ١٩٢٤، الجزء الاول، الجلسة الرابعة والعشرون، ١١ حزيران ١٩٢٤، ص٤٣٧.
- ١٤٣- هم محمد الصيهود (الكوت) وسالم الخيون (المنتفك) وعمر الحاج سعدون (الحلة) وفخر الدين آل جميل (الدليم) وداود الحيدري (اربيل) وحبيب الخيزران (ديالى) وسلمان الحميد (العمارة) ورايح العطية (الديوانية) وعزت (السليمانية) وامجد العمري وفتح الله سرسم (الموصل) عمر العلوان (كربلاء) يوسف غنيمه ينظر: الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مذكرات المجلس التأسيسي لسنة ١٩٢٤، الجزء الاول، الجلسة السادسة عشرة، ١٠ نيسان ١٩٢٤، ص١٢٧-١٢٨.
- ١٤٤- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مذكرات المجلس التأسيسي لسنة ١٩٢٤، الجزء الاول، الجلسة السابعة، ١٤ نيسان ١٩٢٤، ص١٣٨.
- ١٤٥- المصدر نفسه، ص١٣٨-١٣٩.
- ١٤٦- المصدر نفسه، الجلسة السادسة، ١٠ نيسان ١٩٢٤، ص١٣٠-١٤٤؛ فهد مسلم الفجر، المصدر السابق، ص٧٦.
- ١٤٧- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مذكرات المجلس التأسيسي لسنة ١٩٢٤، الجزء الاول، الجلسة التاسعة والعشرين، ٢٣ حزيران ١٩٢٤، ص٦٠٦.
- ١٤٨- المصدر نفسه، الجلسة الثلاثون، ٢٥ حزيران ١٩٢٤، ص٦٤٧.
- ١٤٩- حسين جميل، شهادة سياسية ١٩٠٨-١٩٣٠، دار اللام، لندن، ١٩٨٧، ص١٥٣.
- ١٥٠- محمد مظفر الادهمي، تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٣٢، مكتبة الذاكرة، بغداد، ٢٠٠٩، ص١٨١-١٨٢.
- ١٥١- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مذكرات المجلس التأسيسي لسنة ١٩٢٤، الجزء الثاني، الجلسة الثانية والاربعين، ٢١ تموز ١٩٢٤، ص١٠٩٥-١٠٩٩.
- ١٥٢- المصدر نفسه، ص١٠٩٥-١٠٩٩.
- ١٥٣- المصدر نفسه، ص١٠٩٦.
- ١٥٤- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مذكرات المجلس التأسيسي لسنة ١٩٢٤، الجزء الثاني، ص١٣٤٦.
- ١٥٥- الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، مذكرات المجلس التأسيسي لسنة ١٩٢٤، الجزء الثاني، الجلسة التاسعة والاربعين، ٢ اب ١٩٢٤، ص١٣٣٤.